A/CONF.230/2025/16

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

نيس، فرنسا، من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025

الرجاء إعادة استعمال الورق

A/CONF.230/2025/16

مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

نيس، فرنسا، من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025

الأمم المتحدة • نيويورك، 2025

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[17 تشرين الأول/أكتوبر 2025]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	القراران اللذان اتخذهما المؤتمر	5
الثاني –	تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	16
	ألف – تاريخ المؤتمر ومكان انعقاده	16
	باء – الحضور	16
	جيم – افتتاح المؤتمر	16
	دال – انتخاب رئيسي المؤتمر وأعضاء مكتب المؤتمر الآخرين	16
	هاء – اعتماد النظام الداخلي	17
	واو – إقرار جدول أعمال المؤتمر	17
	زاي – تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية، ومسائل تنظيمية أخرى	17
	حاء – وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى المؤتمر	18
	طاء – الوثائق	19
الثالث –	المناقشة العامة	20
الرابع –	حلقات العمل من أجل المحيطات	32
	ألف – حلقة العمل الأولى من أجل المحيطات: حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام	32
	باء – حلقة العمل الثانية من أجل المحيطات: النهوض بما يتعلق بالمحيطات من تعاون علمي ومعارف وبناء للقدرات وتكنولوجيا بحرية وتعليم بهدف تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل صحة المحيطات	35
	جيم – حلقة العمل الثالثة من أجل المحيطات: تعبئة التمويل اللازم للإجراءات المتعلقة بالمحيطات دعما للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة	38
	دال – حلقة العمل الرابعة من أجل المحيطات: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما ما ينشأ منه من الأنشطة البرية	41
	هاء – حلقة العمل الخامسة من أجل المحيطات: التشجيع على الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، بما في ذلك دعم صغار الصيادين	45

واو – حلقة العمل السادسة من أجل المحيطات: النهوض بالاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات والنقل البحري المستدام وقدرة المجتمعات الساحلية على الصمود، دون ترك أحد خلف الركب 48

زاي – حلقة العمل السابعة من أجل المحيطات: الاستفادة من أوجه الترابط بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي 51

حاء – حلقة العمل الثامنة من أجل المحيطات: تعزيز ودعم جميع أشكال التعاون، خاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي 55

طاء – حلقة العمل التاسعة من أجل المحيطات: تعزيز دور الغذاء المستدام المستمد من المحيطات في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي 58

ياء – حلقة العمل العاشرة من أجل المحيطات: تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي، المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 62

الخامس – تقرير لجنة وثائق التفويض 66

السادس – الوثيقة الختامية للمؤتمر 68

السابع – اعتماد تقرير المؤتمر 69

الثامن – اختتام المؤتمر 70

المرفقات

الأول – قائمة الوثائق 72

الثاني – قائمة الالتزامات الطوعية 74

الفصل الأول

القراران اللذان اتخذهما المؤتمر

القرار 1*

محيطنا، مستقبلنا: متحدون من أجل التحرك العاجل

إن مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة،

وقد انعقد في نيس، فرنسا، في الفترة من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 128/78 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي قررت فيه الجمعية أن يعتمد المؤتمر بتوافق الآراء إعلانا موجزا ومركَّزا وعملي المنحى يتفق عليه على صعيد حكومي دولي يركز على مجالات العمل المعجل والجماعي لدعم تنفيذ الهدف 14،

1 - ***يعتمد*** الإعلان المعنون "محيطنا، مستقبلنا: متحدون من أجل التحرك العاجل"، الوارد في مرفق هذا القرار، بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

2 - ***يوصي*** بأن تقر الجمعيةُ العامة الإعلان في دورتها التاسعة والسبعين بصيغته التي اعتمدها المؤتمر.

وفي ما يلي نص الإعلان كما اعتمده المؤتمر:

محيطنا، مستقبلنا: متحدون من أجل التحرك العاجل

1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى، المجتمعين بمدينة نيس، في فرنسا، في الفترة من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(1)]، بمشاركة هيئات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، نجدد تأكيد التزامنا القوي بحفظ محيطنا وبحارنا ومواردنا البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

2 - ونؤكد من جديد الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي عقد في لشبونة، في الفترة من

* اتُخذ في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2025؛ للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس.

(1) القرار 1/70.

27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022[2]، والإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"، الذي اعتمده المؤتمر المنعقد بنيويورك في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2017[3].

3 - إن المحيط ذو أهمية جوهرية للحياة على كوكبنا ومستقبلنا، ويساورنا القلق البالغ من حالة الطوارئ التي يواجهها على الصعيد العالمي. فتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث كلٌّ منها يؤثر في المحيط ونظمه الإيكولوجية تأثيرا سلبيا. فلا الإجراءاتُ المتخذة صوب بلوغ الهدف 14 وتحقيق خطة عام 2030 تمضي بما يلزم من السرعة ولا نطاقها كفيلٌ بتحقيق ذلك. إن سلامة المحيط واستمرار قدرته على العطاء والصمود ضروريان لبناء اقتصاد قائم على الإدارة المستدامة للمحيط وضمان الأمن الغذائي والتغذية، وهو دعامة أساسية للروابط الثقافية والاجتماعية المتجذرة. ويجب أن نتحرك تحركا عاجلا لمواجهة هذا التحدي باتخاذ إجراءات جريئة وطموحة وعادلة تحدث التحول المنشود، وأن نضمن تمكين جميع الأشخاص، بمن فيهم النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وأفراد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، تمكينا كاملا ومجديا وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا المحيط، حسبما يكون مناسبا.

4 - ونشدد على أن ما نتخذه من إجراءات تنفيذا للهدف 14 ينبغي أن يكون متوافقا مع الصكوك القانونية أو الترتيبات أو العمليات أو الآليات أو الكيانات القائمة، وأن يعززها ولا يكررها أو يقوضها. ونؤكد ضرورة تعزيز تدابير حفظ المحيط وموارده واستخدامها على نحو مستدام عبر تنفيذ القانون الدولي المتجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[4] التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، على نحو ما تشير إليه الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"[5].

5 - ونرحب بقرارنا اتخاذ إجراءات طموحة لحماية المحيط ونظمه الإيكولوجية وحفظها وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام على نحو ما يرد في ميثاق المستقبل[6].

حفظ المحيط ونظمه الإيكولوجية

6 - نؤكد أن المحيط يؤدي دورا أساسيا في التخفيف من وطأة الآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما بفضل قدرته على التكيف والتعافي. ويساورنا القلق من تدهور قدرة المحيط ونظمه الإيكولوجية على تنظيم المناخ ودعم التكيف. ويتأثر المحيط ونظمه الإيكولوجية بتغير المناخ والتحمض تأثرا سلبيا، بما في ذلك احترار المحيط وبطء دورانه، علاوة على التلوث البحري وفقدان التنوع البيولوجي والأترفة وتراجع الأوكسجين، وكلها تزيد من حدة تلك المشاكل.

7 - ونؤكد أهمية أوجه الترابط بين المحيط والمناخ والتنوع البيولوجي وندعو إلى اتخاذ إجراءات عالمية معززة ومنسقة للحد من وقع تغير المناخ والتحمض على سلامة المحيط وأنواع الكائنات التي تعيش فيه ونظمه الإيكولوجية وكذا المجتمعات المحلية الساحلية ومنها تلك التي تعتمد على المحيط في غذائها وسبل عيشها.

(2) القرار 296/76، المرفق.

(3) القرار 312/71، المرفق.

(4) United Nations, *Treaty Series, vol.* 1833, No. 31363.

(5) القرار 288/66، المرفق.

(6) القرار 1/79.

8 - ونشـــدد على الأهمية الخاصـــة التي يتســـم بها تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ[7] واتفاق باريس[8]، بما في ذلك الهدف المتمثل في حصـــر ارتفاع درجة الحرارة في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مسـتويات ما قبل العصـر الصـناعي ومواصـلة الجهود الرامية إلى حصـر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية، تســـليما منا بأن ذلك من شـــأنه أن يحد بقدر كبير من مخاطر تغير المناخ وآثاره، ويساعد على ضمان سلامة المحيط ومردوديته واستخدامه المستدام وقدرته على الصمود وبالتالي تأمين مستقبلنا. ونذكِّر بأن المادة 2-2 من اتفاق باريس تنص على أن الاتفاق سيُنفَّذ على نحو يجسد الإنصـاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، في ضـوء الظروف الوطنية المختلفة. ونشـــدد أيضـــا على ضـــرورة التكيف مع آثار تغير المناخ التي لا مفر منها. ونرحب بالقرارات التي اعتُمدت أثناء الدورة الســـابعة والعشـــرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما خطة شرم الشيخ للتنفيذ، والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، ولا ســـيما توافق آراء الإمارات العربية المتحدة والتقييم العالمي الأول لاتفاق باريس الذي يدخل في نطاقه، والدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، ولا سيما القرار بشأن الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي. ونرحب بعقد الحوار المتعلق بالمحيط وتغير المناخ في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ.

9 - ونؤكد أهمية التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي[9] وبروتوكولاتها، وكذلك إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[10]، بما يشـــمل أهدافه وغاياته المتعلقة بالمحيط وكذلك مهمته المتمثلة في وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030 ووضع المجتمع العالمي في مسار يفضـــي به إلى تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، ونســـلم بما لتدابير حفظ المحيط والبحار والموارد البحرية وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام من دور في بلوغ هذه الأهداف.

10 - وسـنحرص في إطار الغايات التي اعتمدت في المؤتمر الخامس عشـر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي واتُّفق عليها باعتبارها غايات عالمية ضـــمن إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، على أن نضـــمن بحلول عام 2030 حفظ ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق البرية ومناطق المياه الداخلية والمناطق البحرية والســـاحلية، ولا ســـيما المناطق ذات الأهمية الخاصـــة بالنســـبة للتنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها، وإدارة كل ذلك بطريقة فعالة وتيســـيره من خلال وضـــع نظم للمناطق المحمية تمثل مجموعة واسعة من النظم الإيكولوجية وتتسم بالترابط الجيد فيما بينها وتدار إدارة منصفة، وغير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أســـاس المناطق، وأن يكون ما لا يقل عن 30 في المائة من مناطق النظم الإيكولوجية المتردية قيد تدابير الإصـلاح الفعالة بحلول ذلك الموعد. وسوف نتخذ في هذا الصـدد تدابير فعالة تشمل الجوانب القانونية والسياساتية والإدارية وبناء القدرات على جميع المستويات، حسب الاقتضـاء، لضـمان العدل والإنصـاف في تقاسـم المنافع الناشـئة عن اسـتخدام الموارد الجينية وعن معلومات التسـلسـل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية، فضـــلا عن المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية. وينبغي أن تكون هذه الجهود منسـجمة واتفاقيةَ التنوع البيولوجي، كما ينبغي أن تعترف بما للشعوب الأصـلية من دور أسـاسـي

(7) United Nations, *Treaty Series, vol.* 1771, No. 30822.

(8) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(9) United Nations, *Treaty Series, vol.* 1760, No. 30619.

(10) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

وحقوق وأن تحترم ذلك على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[11]، وكذلك المجتمعات المحلية، بما يشمل أراضيها الأصلية والتقليدية حيثما كان منطبقا، انسجاما مع أحكام القسم جيم من إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

11 – ونؤكد التزامنا بمواصلة التعاون من أجل التصدي لمشكلة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ وآثاره، وننوه بالعمل الجاري الذي تقوم به الجمعية العامة للتصدي لتلك المشكلة، بسبل منها عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر بنيويورك في 25 أيلول/سبتمبر 2024، ونحيط علما بطلب الجمعية العامة من رئيسها أن ينظم اجتماعا عاما رفيع المستوى مدته يوم واحد في دورتها الحادية والثمانين. وندرك أن ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ ذو وقع أشد على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والمجتمعات المحلية الساحلية، ولا سيما في البلدان النامية، ونقر بالحاجة الملحة إلى النهوض بالتعاون الدولي والعمل الجماعي لتعزيز قدرتها على التكيف وعلى الصمود والعمل في الوقت ذاته على التخفيف من وطأة آثار تغير المناخ. وقد عقدنا العزم على تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم الذين هم معرضون للآثار الضارة لتغير المناخ أكثر من غيرهم.

12 – ونثني على قيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تسليطها الضوء على مشكلة ارتفاع مستوى سطح البحر والسعي إلى معالجتها، ونشير إلى إقرار إعلان منتدى جزر المحيط الهادئ لعام 2021 بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، وإعلان منتدى جزر المحيط الهادئ لعام 2023 المتعلق باستمرار كيان الدولة وحماية الأشخاص في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، وإعلان تحالف قادة الدول الجزرية الصغيرة لعام 2021، وإعلان تحالف قادة الدول الجزرية الصغيرة لعام 2024 بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وكيان الدولة.

13 – وننوه بعمل لجنة القانون الدولي بشأن موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي"، ونشجع الدول على أن تتشاطر آراءها بشأن مختلف جوانب هذا الموضوع.

14 – ونشير إلى فتوى المحكمة الدولية لقانون البحار الصادرة في عام 2024 بشأن طلب الفتوى المقدم من لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي.

15 – ويساورنا القلق من علو نِسب التلوث بالمواد البلاستيكية وسرعة تزايد ارتفاعها، بما في ذلك في البيئة البحرية، وما لذلك من آثار سلبية على البيئة والنظم الإيكولوجية والأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. ونسلم بأهمية التصدي لهذا التحدي العالمي، ونعيد بالتالي تأكيد التزامنا بوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، يمكن أن يشمل مسارات ملزمة وطوعية على السواء، استنادا إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للبلاستيك، مع مراعاة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[12]، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية، انسجاما مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022[13].

(11) القرار 295/61، المرفق.

(12) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3–14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(13) UNEP/EA.5/Res.14.

16 - ونؤكد من جديد التزامنا المشترك بتعجيل العمل من أجل منع التلوث البحري بجميع أنواعه والتحكم فيه وخفضه بشكل كبير. ونحن ندعم عمل المنظمة البحرية الدولية في معالجة التلوث الناجم عن السفن والضوضاء المنبعثة منها تحت الماء والإغراق في البيئة البحرية. ونشجع جميع المنظمات الدولية المختصة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على معالجة مسألة معدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المهملة وأثرها على الموائل والأنواع البحرية.

17 - ونؤكد من جديد ضرورة اعتماد نهج "من المنبع إلى البحر" وتعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والحوكمة المحيطية، وتخطيط الحيز البحري، والتخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها، وكذلك استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية الساحلية والبحرية على الصمود. ونلتزم بالحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية لحماية وحفظ وإصلاح النظم الإيكولوجية الساحلية التي هي بمثابة حواجز طبيعية مثل أشجار المانغروف والأعشاب البحرية وغابات عشب البحر والمستنقعات المالحة والشعاب المرجانية، فضلا عن دورها في تعزيز استدامة سبل العيش وحفظ التنوع البيولوجي. ونشدد على أهمية توسيع نطاق مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع والإسراع بتنفيذها لضمان حصول المجتمعات المحلية الساحلية المعرضة للظواهر الجوية أو المائية أو المناخية الخطرة على التكنولوجيا والمعلومات الدقيقة والعملية على نحو منصف وفي الوقت المناسب.

18 - ونؤكد من جديد ضرورة تعزيز المعرفة العلمية بالنظم الإيكولوجية في أعماق البحار وننوه بعمل السلطة الدولية لقاع البحار في تعزيز البحوث العلمية البحرية في المنطقة وتشجيعها. وإذ نشير إلى ولاية السلطة الدولية لقاع البحار، نرحب بالتقدم المحرز في عمل السلطة نحو وضع قواعد وأنظمة وإجراءات مُحكمة لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، ونكرر تأكيد أهمية استمرار السلطة، عملا بأحكام المادة 145 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في وضع وتوحيد القواعد والأنظمة والإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية الفعالة للبيئة البحرية لأغراض منها حماية الموارد الطبيعية في المنطقة وحفظها ووقاية النباتات والحيوانات في البيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنجم عن الأنشطة الجارية في المنطقة.

تشجيع الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيط

19 - ندرك ما تتيحه الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيط من فرص هائلة للدول، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة منها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، في ميادين القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحفاظ في الآن نفسه على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وقدرتها على الصمود والعطاء لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. ونسلم بضرورة التعاضد بين السياسات التجارية والبيئية الدولية واتساقها مع سياسات منظمة التجارة العالمية. ونعيد، في هذا الصدد، تأكيد التزامنا بدعم تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية - إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[14]، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[15]، حسب الاقتضاء.

(14) القرار 317/78، المرفق.

(15) القرار 258/76، المرفق.

20 - وندرك الدور الأساسي الذي تؤديه الأدوات الإدارية، من قبيل خطط استدامة المحيط، في بناء اقتصادات قائمة على الإدارة المستدامة للمحيط والإدارة المستدامة لمناطق المحيط الخاضعة للولاية الوطنية. وننوه، في هذا الصدد، بالالتزامات الطوعية التي قطعها على نفسه بعض الدول الساحلية أن تضمن إدارة 100 في المائة من مناطق المحيط الخاضعة لولايتها الوطنية إدارة مستدامة بحلول عام 2030.

21 - ونعرب عن انزعاجنا من استمرار استفحال الاتجاهات المتراكمة على الصعيد العالمي في حالة الأرصدة السمكية البحرية بسبب الممارسات غير المستدامة، والتحديات الناجمة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وقدرات الصيد المفرطة والإفراط في الصيد، وتغير المناخ، وتحمض المحيطات، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وتدهور النظم الإيكولوجية المائية، ونلاحظ في الوقت ذاته التباين الحاصل في هذا الشأن بين المناطق وداخلها. لذا فنحن ندعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وجماعية لضمان استدامة مصايد الأسماك ونظم تربية الأحياء المائية، بوسائل من جملتها تعزيز الشفافية، واستخدام التكنولوجيا، وتحسين أساليب الإدارة القائمة على العلم والمعرفة، والترويج للمبادرات الناجحة وتوسيع نطاقها وتكرارها، والعمل معا على إنهاء الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وباعتبار مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ركيزة أساسية لاقتصاد المحيط فهي توفر سبل العيش والفرص الاقتصادية والأمن الغذائي والتغذية للملايين في أنحاء العالم قاطبة. ونشدد على الضرورة الملحة لتحسين استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لمكافحة سوء التغذية والفقر، ولا سيما بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، والحرص في الوقت ذاته على ضمان سلامة النظم الإيكولوجية البحرية في الأجل الطويل.

22 - ونشجع الدول كافة على النهوض بخطط الإدارة التشاركية لمصايد الأسماك الضيقة النطاق طبقا للقوانين والأنظمة والممارسات الوطنية، وانسجاما مع الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الضيقة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

23 - ونؤكد أهمية الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في سبيل وضع تدابير إدارية سليمة ضمانا لاستدامة المصايد وإسهاما في الجهود العالمية من أجل إنهاء الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ونشجع الدول على أن تقوم، منفردة ومن خلال المنظمات أو والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، بوضع قواعد وأنظمة بشأن أفضل التكنولوجيات المتاحة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، نظم الرصد الإلكترونية، وبتعزيز القائم من تلك القواعد والأنظمة، وتشجيع استخدام تلك التكنولوجيات لضمان فعالية الرصد والمراقبة والإشراف، فضلا عن الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة ذات الصلة.

24 - ونشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على إيداع صكوك قبولها لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك لتمكين بدء نفاذه وتنفيذه. وندعو الأعضاء إلى المضي قدما في مفاوضاتها بشأن الأحكام الإضافية المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك التي تسهم في قدرات الصيد المفرطة والإفراط في الصيد والعمل على اختتامها في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن إعانات مصايد الأسماك بحلول موعد مؤتمر منظمة التجارة العالمية الرابع عشر، ونسلم بضرورة أن تكون مسألة منح الأعضاء من البلدان النامية وأقل البلدان نموا معاملة خاصة وتفضيلية مناسبة وفعالة جزءا لا يتجزأ من هذه المفاوضات.

25 - وندرك الدور الحاسم للنقل البحري والطرق البحرية والبنية التحتية البحرية في الاقتصاد العالمي والتجارة والأمن الغذائي وأمن الطاقة وكذلك التحديات الكبيرة المرتبطة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة في هذا القطاع. ونحيط علما باعتماد المنظمة البحرية الدولية لاستراتيجية عام 2023 بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من السفن وطموحها إلى الوصول إلى تحقيق صافي انبعاثات صفري في قطاع الشحن الدولي بحلول عام 2050 أو ما يقاربه.

التعجيل بالعمل

26 - نحيط باعتماد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام[16]، وندعو الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي التي لم تنظر بعد في إمكانية توقيع الاتفاق وتصديقه أو الموافقة عليه أو قبوله إلى القيام بذلك. ونشدد على أهمية التعجيل ببدء نفاذ الاتفاق وبتنفيذه على نحو فعال.

27 - وندعو الدول إلى تعزيز حملات التوعية والتثقيف على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي لإعلام الجمهور بأهمية الحفاظ على سلامة المحيطات وقدرة النظم الإيكولوجية البحرية على الصمود. ونلتزم بضمان تمكين الأشخاص، ولا سيما الأطفال والشباب، بالمعارف والمهارات المناسبة عن طريق تعزيز التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة ودعمهما من أجل تعميم إلمامهم بقضايا المحيط.

28 - ونؤكد الحاجة الماسة إلى المحاسبة الوطنية المتعلقة بشؤون المحيط ورسم خرائط النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وقاع المحيط، حسب الاقتضاء، للاسترشاد بها في القرارات المتعلقة بالسياسة العامة والتخطيط الإنمائي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فضلا عن تخطيط برامج الحفظ.

29 - ونشجع على التعاون من أجل تعزيز المبادرات الإقليمية، والاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية، وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والعمل، عند الاقتضاء، على إنشاء آليات لتنسيق الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية، وتعزيز التنوع البيولوجي والممرات الإيكولوجية، وتشجيع حفظ الموارد البحرية وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام على الصعد المحلي والوطني والإقليمي.

30 - ويجب أن تكون الإجراءات المتعلقة بالمحيط مستندة إلى أفضل المعلومات العلمية والمعارف المتاحة، بما يشمل المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية، حيثما كان ذلك متاحا، مع الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية واحترامها، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وكذلك المجتمعات المحلية، في مجال حفظ المحيط والبحار والموارد البحرية وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا:

(أ) نؤكد قيمة تعزيز تبادل المعارف والخبرات، بما في ذلك، حيثما وجدت الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، معارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وابتكاراتها وممارساتها وتكنولوجياتها فضلا عن المعارف التقليدية ونظم المعارف المحلية؛

(16) A/CONF.232/2023/4.

(ب) ندعم البحوث العلمية الجديدة لمعالجة التحديات المتعددة التي تواجه المحيط، بما في ذلك تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والأمن الغذائي والتغذية، وإدارة المياه، وعمليات الانتقال في مجال الطاقة، ومخاطر الكوارث؛

(ج) نلتزم بمواصلة تحسين الفهم العلمي لقضايا المحيط ودعم ما يكون مستندا إلى العلم والمعرفة من التدابير المستدامة وأنشطة التبادل والتعاون من أجل التعجيل بالإجراءات المتخذة، بسبل من بينها عملية الأمم المتحدة المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، والتقييمات العالمية للمحيط التي تندرج في إطارها، وعقود الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة وإصلاح النظم الإيكولوجية (2021–2030)، والتقييمات ذات الصلة المتعلقة بالعلوم والمعارف المتعلقة بالمحيط، كالتقييمات المعدة في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(د) ندعم تمتين الترابط بين العلوم والسياسات لتوفير معلومات علمية واجتماعية – اقتصادية مهمة وموثوقة وفي الوقت المناسب للاسترشاد بها فيما يتخذ من سياسات وإجراءات. ونلاحظ الفرصة السانحة لتعزيز تدابير حفظ المحيط وإصلاحه واستخدامه على نحو مستدام عبر إشراك صانعي القرار وتدعيم الشمول العلمي عن طريق النهوض بالبحث العلمي، ونلاحظ أيضا اقتراح إنشاء منصة دولية لاستدامة المحيط؛

(هـ) ندعم استخدام المعارف العلمية المتنوعة المتعددة اللغات المستقاة من مجموعة متنوعة من المصادر، من مناطق مختلفة وبلغات مختلفة؛

(و) نلتزم بتعزيز الجهود الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية المنسقة فيما يتعلق بالرصد العلمي وجمع البيانات العملية، ومن ذلك العمل، حسب الاقتضاء وعن طريق تطوير الإدارة المتكاملة للمعلومات، على استحداث أدوات من قبيل برامج التمثيل الرقمي للمحيط، والبنية التحتية والنظم التي تتيح إمكانية الوصول إلى بيانات بحرية تتسم بالموثوقية والجودة العالية وحسن التوقيت؛

(ز) ندعم النهوض بجهود التعاون، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل تمتين آليات التعاون والتعلم من الأقران وتقاسم المعارف وتبادل الممارسات الفضلى في مجال البحوث العلمية البحرية، ودعم البلدان النامية في معالجة القيود التي تحول بينها وبين الوصول إلى التكنولوجيا، وتحليل البيانات والإحصاءات الموثوقة واستخدامها؛

(ح) نقر بالمساهمات التي تؤديها الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، كالمناطق البحرية المحمية التي تدار بفعالية وإنصاف وتتسم بخاصيتها التمثيلية للنظم الإيكولوجية وبالترابط الجيد فيما بينها، وغير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق، بسبل منها الحيازة البحرية التقليدية والإدارة المجتمعية للموارد، في دعم سلامة المحيط والنظم الإيكولوجية الساحلية وأنواعها وتعزيز قدرتها على الصمود وكذلك المجتمعات المحلية الساحلية التي تعتمد عليها، ونقر بالحاجة، حيثما لزم، إلى الاستثمار في الحفاظ على تلك المساهمات أو تعزيزها؛

(ط) نسلم بأهمية دور الاقتصاد المستدام القائم على الأحياء المائية في حفظ المحيط وإصلاحه واستخدامه على نحو مستدام.

31 - وندرك أن الهدف 14 هو أحد أهداف التنمية المستدامة الأدنى تمويلا وأن الإسراع بالعمل المحيطي على الصعيد العالمي يتطلب مقدارا كبيرا من التمويل الميسر كما يتطلب الوفاء بالالتزامات والتعهدات القائمة بموجب الاتفاقات الحكومية الدولية المبرمة في هذا الشأن. ويقتضي أيضا إتاحة وسائل تنفيذ ملائمة ومعززة للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، لسد النقص الحاصل في تمويل الهدف 14. وإننا في هذا الصدد:

(أ) نتطلع إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في إشبيلية بإسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025؛

(ب) ندعو إلى تعبئة مزيد من الموارد من جميع المصادر وندعم استخدام الأدوات المالية المناسبة للإسراع بالعمل المحيطي وضمان سلامة المحيط وقدرته على الصمود، وندرك أن استخدام تلك الأدوات سوف يختلف باختلاف الظروف الوطنية؛

(ج) نسعى إلى تعزيز الجهود المبذولة من أجل توسيع نطاق الموارد المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بما يشمل التمويل العام والتمويل القائم على المنح والتمويل الميسر وأدوات التمويل الذي لا ينشئ ديونا، وكذلك سائر أنواع التمويل الميسر، بما في ذلك التمويل المقدم من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وفق ولاياتها، ونكرر تأكيد الدور المركزي للسياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية؛

(د) نشجع بناء اقتصاد قائم على الإدارة المستدامة للمحيط، لا سيما باعتباره فرصة استثمارية جذابة بواسطة أدوات مثل السندات الزرقاء والقروض الزرقاء والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، ونشجع أيضا المشاركة النشطة والمجدية للقطاع الخاص، بما يشمل المصارف وشركات التأمين والمستثمرين في مسار الانتقال إلى الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيط؛

(هـ) نسلم بأهمية زيادة المعرفة العلمية وتطوير القدرات البحثية للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، بسبل منها نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وبناء القدرات، لتمكينها من الاستثمار في جهود حفظ محيطنا وبحارنا ومواردنا البحرية وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

(و) نشدد على ضرورة دعم المجتمعات المحلية الساحلية، وبخاصة مصايد الأسماك الضيقة النطاق ومصايد الأسماك الحرفية والمنتجون العاملون في تربية الأحياء المائية المستدامة، والنساء والفتيات والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في وضع تدابير التكيف المرتكزة على البعد المحلي وتنفيذها، ونؤكد أهمية تعزيز قدرتهم على الانخراط في معالجة المسائل المتعلقة بالموارد البحرية والتوعية بأهميتها وإدارتها على نحو مستدام.

32 - ونثمّن ما قُطع من التزامات طوعية من أجل تنفيذ الهدف 14، في محافل من ضمنها مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمحيط، ونشجع على إقامة شراكات لتوسيع نطاق المبادرات وتعظيم أثرها. ونقر بالطبيعة الشاملة للالتزامات الطوعية ونشجع على استعراض التقدم المحرز في الإيفاء بتلك الالتزامات ومتابعة تنفيذها على الوجه المناسب.

33 - ونشـــدد على أهمية الحوكمة المحيطية المتعددة الأطراف وإدماج القضـــايا المتصـــلة بالمحيط في صـــميم الجهود والمنتديات المتعددة الأطراف المعنية بها، كل وفق ولايته، لضـــمان دمج موضـــوع اســـتدامة المحيط بشكل فعال ومعالجته على الوجه الملائم في المناقشات وجداول الأعمال المتصلة به، وبخاصة تلك التي ترتبط بسلامة المحيط ارتباطا مباشرا.

34 - وإدراكا منا للتحديات العديدة التي يواجهها المحيط، فإننا سوف نَثْبت في طموحنا وانخراطنا، ونتطلع إلى مؤتمرات الأمم المتحدة المقبلة المعنية بالمحيط.

القرار 2*

وثائق تفويض الممثلين المشـــاركين في مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المســـتدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

إن مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه[1]،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

* اتُخذ في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2025؛ للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

(1) A/CONF.230/2025/15، الفقرة 16.

الفصل الثاني
تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ألف - تاريخ المؤتمر ومكان انعقاده

1 - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في نيس، فرنسا، من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025، عملا بقرار الجمعية العامة 128/78. وخلال تلك الفترة، عقد المؤتمرُ 8 جلسات عامة و 10 حلقات عمل من أجل المحيطات.

باء - الحضور

2 - ترد قائمة المشاركين في الوثيقة A/CONF.230/2025/INF/2.

3 - وحضر المؤتمر أيضا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

جيم - افتتاح المؤتمر

4 - في 9 حزيران/يونيه، افتتح الأمينُ العام للأمم المتحدة المؤتمرَ بصفته رئيسه المؤقت وفقا للمادة 17 من النظام الداخلي المؤقت.

5 - وخلال افتتاح المؤتمر وأثناء جلسته العامة الأولى، المعقودة في 9 حزيران/يونيه، أدلى ببيان كلٌّ من رئيسي المؤتمر، وهما رئيس كوستاريكا رودريغو تشافيس روبليس ورئيس فرنسا إيمانويل ماكرون؛ والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس الجمعية العامة فيليمون يانغ؛ والأمين العام للمؤتمر لي جونهوا؛ ورئيس المجلس الإقليمي لبروفانس - ألب - كوت دازور ونائب رئيس مناطق فرنسا رونو موزيلييه؛ وعمدة نيس كريستيان إيستروزي. وأُبلغ المؤتمر بأن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعذر عليه الحضور. وفي الجلسة نفسها، وبدعوة من رئيس المؤتمر (كوستاريكا)، أدلى رئيس البرازيل لويز إيناسيو لولا دا سيلفا ببيان.

دال - انتخاب رئيسي المؤتمر وأعضاء مكتب المؤتمر الآخرين

6 - انتخب المؤتمرُ، في جلسته العامة الأولى، أعضاء مكتبه.

رئيسا المؤتمر

7 - انتُخِب السيد تشافيس روبليس والسيد ماكرون رئيسَيْن للمؤتمر بالتزكية.

نوّاب الرئيسين

8 - انتُخبت البلدان التالية نوّاباً للرئيسين بالتزكية:

الدول الأفريقية: كينيا والمغرب وموريشيوس
دول آسيا والمحيط الهادئ: سنغافورة والفلبين وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
دول أوروبا الشرقية: أرمينيا وبولندا وكرواتيا

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرازيل والجمهورية الدومينيكية
دول أوروبا الغربية ودول أخرى: ألمانيا وموناكو

9 - وانتُخِب البلَدان التاليان نائبين للرئيسين، بالتزكية وبحكم منصبهما:

فرنسا وكوستاريكا

المقرر العام

10 - انتُخِب عمر هلال (المغرب) مقرراً عاماً للمؤتمر بالتزكية.

هاء - اعتماد النظام الداخلي

11 - اعتمد المؤتمر، في جلسته العامة الأولى، نظامه الداخلي (انظر A/CONF.230/2025/2).

واو - إقرار جدول أعمال المؤتمر

12 - في الجلسة نفسها، أقر المؤتمر جدول أعماله (A/CONF.230/2025/1).

زاي - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية، ومسائل تنظيمية أخرى

13 - في الجلسة الأولى، أقرّ المؤتمر تنظيم أعماله على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.230/2025/3.

14 - وفي الجلسة نفسها، وافق المؤتمر على طلب من وفد الاتحاد الأوروبي بأن يُسمَح لرئيس المجلس الأوروبي ورئيسة المفوضية الأوروبية بالإدلاء ببيان، على ألا يتجاوز الوقت الإجمالي المخصص لكل متكلم خمس دقائق.

15 - وفي الجلسة نفسها، وبدعوة من الرئيس (كوستاريكا)، أدلى ببيان كل من رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين.

16 - وفي الجلسة العامة الأولى أيضا، أبلغ الرئيسان المؤتمرَ بتعيين الرئيسين المشاركين لكلٍ من حلقات العمل من أجل المحيطات على النحو التالي:

(أ) حلقة العمل الأولى من أجل المحيطات حول موضوع "حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام": وزيرة البيئة وتغير المناخ في البرازيل مارينا سيلفا ووزير البيئة والطاقة في اليونان ستافروس باباستافرو؛

(ب) حلقة العمل الثانية من أجل المحيطات حول موضوع "زيادة التعاون العلمي والمعارف وبناء القدرات والتكنولوجيا البحرية والتعليم في مجال المحيطات لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات من أجل صحة المحيطات": وزير خارجية بنما خافيير مارتينيس - آشا فاسكيس ووزير الزراعة والشؤون البحرية في البرتغال جوزيه مانويل فرناندیس؛

(ج) حلقة العمل الثالثة من أجل المحيطات حول موضوع "تعبئة التمويل من أجل الإجراءات المتعلقة بالمحيطات لدعم الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة": وزير البيئة والطاقة والمناخ في آيسلندا يوهان بال يوهانسون ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا كامينا جونسون سميث؛

(د) حلقة العمل الرابعة من أجل المحيطات حول موضوع "منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بشكل كبير، ولا سيما من الأنشطة البرية": الوزير الاتحادي للبيئة والعمل المناخي وحفظ الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا كارستن شنايدر ووزيرة البيئة في موريتانيا مسعودة محمد لغظف؛

(هـ) حلقة العمل الخامسة من أجل المحيطات حول موضوع "تعزيز الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك بما في ذلك دعم صغار الصيادين": وزيرة حماية البيئة والتحول الأخضر في كرواتيا ماريا فوتشكوفيتش ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في فييت نام بوي ثانه سون؛

(و) حلقة العمل السادسة من أجل المحيطات حول موضوع "النهوض بالاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات والنقل البحري المستدام وقدرة المجتمعات الساحلية على الصمود، دون ترك أحد خلف الركب": نائبة وزير الثروة السمكية والمحيطات في كندا أنيت غيبنز؛ ورئيس بالاو سورانجل س. ويبس الإبن؛

(ز) حلقة العمل السابعة من أجل المحيطات حول موضوع "الاستفادة من الروابط بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي": وزير التنقل والمناخ والتحول البيئي المسؤول عن التنمية المستدامة في بلجيكا جان لوك كروك ونائب وزير الخارجية في إندونيسيا عارف هافاس أويغروسينو؛

(ح) حلقة العمل الثامنة من أجل المحيطات حول موضوع "تعزيز ودعم كل أشكال التعاون، لا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي": وكيل وزارة الدولة لشؤون البيئة وأمن الطاقة في إيطاليا كلاوديو باربارو ووزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في المغرب ليلى بنعلي؛

(ط) حلقة العمل التاسعة من أجل المحيطات حول موضوع "تعزيز دور الغذاء المستدام المستمد من المحيطات في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي": نائب وزير السياسات البحرية بوزارة المحيطات ومصايد الأسماك في جمهورية كوريا كيم سونغبوم ونائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة فيليب إيسدور مبانغو؛

(ي) حلقة العمل العاشرة من أجل المحيطات حول موضوع "تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تطبيق القانون الدولي، المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار": وزير الخارجية السابق والمبعوث الخاص لشيلي لشؤون المحيطات هيرالدو مونيوس بالينسويلا، وعضو لجنة القانون الدولي بينيلوبي رايدنغز (نيوزيلندا).

17 - وفي الجلسة العامة السابعة، المعقودة في 12 حزيران/يونيه، أبلغ الرئيس المؤتمرَ بتعيين وزير الاقتصاد الأزرق ومصايد الأسماك في زنزيبار بجمهورية تنزانيا المتحدة شعبان علي عثمان، عوض نائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مبانغو، رئيساً مشاركاً لحلقة العمل التاسعة من أجل المحيطات.

حاء - وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى المؤتمر

18 - تنص المادة 4 من النظام الداخلي للمؤتمر على أن "تُعيَّن في بداية المؤتمر لجنةٌ لوثائق التفويض مكونة من تسعة أعضاء. ويستند تكوينها إلى نفس الأساس الذي يقوم عليه تكوين لجنة وثائق التفويض في

الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية. وتدرس اللجنةُ وثائق تفويض الممثلين وتقدم تقريرها إلى المؤتمر دون إبطاء".

19 - وقد تعذّر على إحدى الدول الأعضاء في لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين العمل في لجنة وثائق التفويض التابعة للمؤتمر. ولذلك وجرياً على الممارسة السابقة، أبلغ رئيسُ المؤتمر الحضور، خلال الجلسة العامة الأولى، المعقودة في 9 حزيران/يونيه، بأن كندا رُشحت لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كعضو في لجنة وثائق التفويض التابعة للمؤتمر.

20 - وفي الجلسة العامة الأولى أيضاً، عيَّن المؤتمر لجنةً لوثائق التفويض مكونة من الدول التالية: الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ودومينيكا، والصين، وكابو فيردي، وكندا، وليبريا، وموناكو.

طاء - الوثائق

21 - ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمةُ الوثائق المعروضة على المؤتمر.

الفصل الثالث

المناقشة العامة

22 - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في 9 حزيران/يونيه، في إطار البند 8 من جدول الأعمال، "المناقشة العامة"، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها رئيس بوروندي إيفاريست ندايشيميي (باسم الدول الأفريقية)، ورئيس بالاو السيد ويبس الابن (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، ورئيس العراق عبد اللطيف جمال رشيد (باسم مجموعة الـ 77 والصين)، ورئيسة بيرو دينا إرسيليا بولوارتي سيغارا، وأمير موناكو ألبير الثاني، ورئيس كابو فيردي جوزيه ماريا بيريرا نيفيس، ورئيس سيراليون جوليوس مادا بيو، ورئيسة جزر مارشال هيلدا هايني، ورئيس غينيا - بيساو أومارو سيسوكو إمبالو، ورئيس قبرص نيكوس كريستودوليدس، وملك الأردن عبد الله الثاني بن الحسين، ونائب رئيس الصين هان جنغ، ورئيس وزراء كرواتيا أندريه بلينكوفيتش، ورئيسة مقدونيا الشمالية غوردانا سيليانوفسكا - دافكوفا، ورئيس مدغشقر أندري نيرينا راجولينا.

23 - وفي الجلسة العامة الثانية، المعقودة في 9 حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها رئيس كوستاريكا السيد تشافيس روبليس، ورئيس جمهورية جزر القمر أزالي أسوماني، ورئيس الوزراء ووزير الخزانة في بابوا غينيا الجديدة جيمس مارابي، ورئيس الجمهورية الدومينيكية لويس رودولفو أبي نادر كورونا، ورئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد يونس المنفي، ورئيس وزراء اليونان كيرياكوس ميتسوتاكيس، ورئيس أرمينيا فاهاغن خاتشاتوريان، ونائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مبانغو، ورئيس وزراء فييت نام فام مينه تشينه (أيضا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، ورئيسة وزراء لاتفيا إيفيكا سيلينيا، ورئيس طاجيكستان إمام علي رحمن، ورئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيث بيريث كاستيهون، ورئيس وزراء أيرلندا مايكل مارتن، ورئيس وزراء البرتغال لويس مونتينيغرو، ورئيس وزراء توفالو فيليتي تيو، ورئيس وزراء جزر سليمان جيرميا مانيلي، ورئيس وزراء جزر كوك مارك براون، ورئيس وزراء كمبوديا ساماديش موها بورفور ثيبادي مانيت هون، ورئيس الوزراء ووزير الرياضة والبيئة المعيشية في كوت ديفوار روبير مامبِه بوغرِه، ورئيس وزراء نيوي دالتون تاغيلاغي.

24 - وفي الجلسة ذاتها، استمع المؤتمر إلى بيان أدلى به نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة في سلوفاكيا توماش تارابا.

25 - وفي الجلسة العامة الثالثة، المعقودة في 10 حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى كلمات أدلى بها رئيسُ الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية ووزير المالية ووزير جزيرة رودريغز والجزر الخارجية في موريشيوس نافينشاندرا رامغولام، ورئيسُ الوزراء ووزير المالية والاستثمار والتحول الاقتصادي والطيران المدني والحوكمة الإلكترونية في بليز جون بريسينيو، ورئيس وزراء إسواتيني راسل مميسو دلاميني.

26 - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري في المغرب زكية الدريوش، ونائب رئيس مجلس الوزراء في قيرغيزستان إديل بايسالوف، ونائب رئيس الوزراء والوزير المنسق للشؤون الاقتصادية ووزير السياحة والبيئة في تيمور - ليشتي فرانسيسكو كالبوادي لاي، ونائب رئيس الوزراء في كوبا إدواردو مارتينيس دياس، ووزير الخارجية في سنغافورة فيفيان بالاكريشنان، ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون البرلمانية في ليسوتو نتومينغ ماجارا، ووزيرة البيئة في أنغولا

آنا باولا دي كارفاليو، والوزير الاتحادي للبيئة والعمل المناخي والحفاظ على الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا السيد شنايدر، ووزير المحيطات ومصايد الأسماك في جمهورية كوريا كانغ دو – هيونغ، ووزيرة المناخ والبيئة في السويد رومينا بورمختاري، ووزير حماية البيئة والزراعة في جورجيا دايفيد سونغولاشفيلي، ووزير علوم الأرض في الهند جيتندرا سينغ، ووزيرة مصايد الأسماك وسياسات المحيطات في النرويج ماريان سيفرتسن نايس، ووزير الموارد الطبيعية والتخطيط المكاني في سلوفينيا يوشي نوفاك، والمساعد الرئاسي والممثل الرئاسي الخاص المعني بقضايا المناخ في الاتحاد الروسي رسلان إديلغيريف، ووزيرة البيئة والموارد الطبيعية في المكسيك أليسيا بارسينا إيبارا، ووزيرة البيئة في شيلي مايسا روخاس كورادي، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والموريتانيين في الخارج في موريتانيا محمد سالم ولد مرزوك، ووزير مصايد الأسماك وموارد المحيطات في ملديف أحمد شيام، ووزير أوروبا والخارجية في فرنسا جان نويل بارو، ووزير مصايد الأسماك والموارد المائية وشؤون الجمعية الوطنية في غامبيا موسى درامه، ووزيرة البيئة في مصر ياسمين فؤاد.

27 – وفي الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في 10 حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى كلمات ألقاها رئيس كيريباس ووزير الخارجية والهجرة فيها تانيتي ماماو، ورئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها ويسلي و. سيمينا، ورئيسة الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة في ساموا فيامه نيومي ماتافا.

28 – وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وزيرة المناخ والبيئة في فنلندا ساري مولتالا، ووزير الزراعة والأراضي ومصايد الأسماك والاقتصاد الأزرق في أنتيغوا وبربودا أنتوني سميث، ووزيرة حماية البيئة والمبعوثة الخاصة لرئيس صربيا سارة بافكوف، ووزير الموارد الأولية والسياحة في بروني دار السلام عبد المناف متوسين، ووزير البيئة والمساواة بين الجنسين في الدانمرك ماغنس هونكه، ووزير البيئة والطاقة والمناخ في آيسلندا السيد يوهانسون، ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا السيدة سميث، ووزير البيئة والموارد الطبيعية في كازاخستان يرلان نيسنباييف، ووزيرة البيئة والتحول البيئي في السنغال داوودا نغوم، ووزير البيئة والتغير المناخي في قطر عبد الله بن عبد العزيز بن تركي السبيعي، ووزير البيئة والتنمية المستدامة في جيبوتي محمد عبد القادر موسى هليم، ووزيرة البيئة في رواندا فالنتين أواماريا، ووزير البيئة والمياه في أستراليا موراي وات، ووزير البيئة في أوروغواي إدغاردو أورتونيو، ووزيرة المياه والفيضانات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إيما هاردي، ووزيرة البيئة والإيكولوجيا والمناخ في غابون ميس لويد مويسي، ووزير المياه والبيئة في اليمن توفيق عبد الواحد علي الشرجبي، ووزير مصايد الأسماك والمحيطات والشؤون البحرية في فانواتو جاك نوريس كالمت، ووزير الإيكولوجيا وحماية البيئة والتغير المناخي في أوزبكستان عزيز عبد الحكيموف، ووزير البيئة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في غانا إبراهيم مرتلا محمد، ووزير البيئة والموارد الطبيعية في جزر البهاما فون بيترسون ميلر، ووزير الشؤون البحرية ومصايد الأسماك في إندونيسيا ساكتي واهيو ترينغونو، ووزير الخارجية في بنما السيد آشا باسكس، ووزير الشؤون البحرية والاقتصاد الأزرق في نيجيريا أديغبوبيغا أويتولا.

29 – وفي الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في 11 حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها وزير التغير المناخي والقدرة الوطنية على التكيف في ناورو أستيريو أبي، ووكيل الحكومة للتعدين والاقتصاد الأزرق والشؤون البحرية في كينيا علي حسن جوهو، ووزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في تونس محمد علي النفطي، ووزير البيئة والتغير المناخي في فيجي موسيسي بوليتافو، ووزير الزراعة والتغير المناخي والبيئة في سيشيل فلافيان جوبير، ووزيرة البيئة والمناخ والحياة البرية في زيمبابوي إيفيلين ندلوفو،

ووزير الخارجية والتعاون الدولي في غينيا الاستوائية سيميون أويونو إيسونو أنغي، ووزيرة البيئة والشباب والسياحة المستدامة في سان تومي وبرينسيبي نيلدا بورجيس دا ماتا، ووزير البيئة والتنمية المستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إيف بازيبا ماسودي، ووزير البيئة وحماية الطبيعة والتنمية المستدامة في الكاميرون بيير هيليه، ووزير البيئة والموارد الطبيعية في السلفادور فرناندو لوبيس لاريناغا، والوزير والمراقب الدائم لدولة فلسطين رياض منصور، ووزيرة التنمية المستدامة والبيئة والعمل المناخي وتمكين الدوائر الانتخابية في سانت كيتس ونيفيس جوبيل كلارك، والكاردينال في الكرسي الرسولي بيتر توركسن، ونائبة وزير البيئة والتوسيع الحضري وتغير المناخ في تركيا فاطمة فارانك، ووكيل وزارة الداخلية والحكم المحلي في الفلبين مارلو إيرينغان، ونائب وزير التنمية الرقمية والتحولات الرقمية والرقمنة في وزارة حماية البيئة والموارد الطبيعية في أوكرانيا سيرغي فلاسينكو، ونائب وزير المياه في وزارة البيئة والموارد الطبيعية في غواتيمالا هايمه لويس كاريرا كامبوس، ونائب وزير البيئة في تشيكيا فرانتيشيك تالير، ونائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان ماتسوموتو هيساشي، ونائب وزير الموارد الطبيعية والبيئة في تايلند نارابات كايوثونغ، ونائبة وزير البيئة في إكوادور ماريا دانييلا ليمونغي إيساغيري، فضلا عن ممثلي دولة بوليفيا المتعددة القوميات (أيضا باسم البلدان النامية غير الساحلية) وإسرائيل والجزائر.

30 - وفي الجلسة العامة السادسة، المعقودة في 11 حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وزيرة البيئة في لبنان تمارا الزين، وممثلو أذربيجان وسويسرا وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وسري لانكا وبولندا والكويت وإستونيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وماليزيا ورومانيا وبنغلاديش ومملكة هولندا وتونغا وبربادوس ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة ومالطة وليتوانيا ولكسمبرغ وإيطاليا.

31 - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات المراقِبة التالية: الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة فرسان مالطة المستقلة.

32 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثلا الاتحاد الروسي والهند ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

33 - وفي الجلسة العامة السابعة، المعقودة في 12 حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وزيرة البيئة والتنمية المستدامة وحوض الكونغو في الكونغو أرليت سودان نونو، ووزير التنقل والمناخ والتحول الإيكولوجي المكلَّف بالتنمية المستدامة في بلجيكا السيد كروك، وممثلو النمسا وكولومبيا وبنما وعُمان وكندا.

34 - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات المراقبة التالية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والسلطة الدولية لقاع البحار، ومؤسسة تنمية الأنديز، وغرفة التجارة الدولية، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وجزر فرجن البريطانية، واللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والصندوق الأخضر للمناخ، والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة اتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

35 - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مؤسسة Oceano Azul، وتحالف استدامة المحيطات، والمجلس الدولي لمعاهدات الهنود، وجمعية شعب لافكوينش الأصلي، ومنظمة زورق السلام، ومنظمة نساء أوروبا من أجل مستقبل مشترك، ومنظمة Oikos للتعاون والتنمية، والتحالف البيئي للمحيطات، وتحالف أعالي البحار، وجامعة ستراثكلايد، ومنظمة الغابة الزرقاء، ومنظمة نبات من أجل الكوكب، ومنظمة رعاية المحيطات، وبرلمانيون من أجل العمل العالمي، ومركز ستيمسون، و Blue Quest، والشراكة من أجل رصد المحيط العالمي، ومنظمة الحفاظ على الشعاب المرجانية لتربية المائيات، ومنظمة الأرض هي الحياة، ومنظمة Ocean Ride، ورعية راهبات القديس يوسف للسلام، ومجموعة البحوث البحرية الألمانية، وتعاونية الإدارة الذاتية للخدمات المهنية من أجل التضامن الاجتماعي.

موجز المناقشة العامة

36 - يقدَّم الموجز التالي وفقا للفقرة 22 من المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة 128/78. ويتضمن هذا الفرع موجز البيانات التي أُدليَ بها عند افتتاح المؤتمر، وقد نُظم حسب المتكلم بالترتيب الذي ألقيت به، تليها الرسائل الرئيسية المستمدة من البيانات التي أدليَ بها في المناقشة العامة.

موجز الكلمات التي ألقيت خلال افتتاح المؤتمر

37 - حث رئيس فرنسا الجميع، في معرض إشارته إلى أن كلمة "نيس" مشتقة من اليونانية وتعني النصر، على الالتزام بخوض المعركة ذوداً عن المحيطات. وأضاف أنه في هذه الأوقات الصعبة التي تمر بها تعددية الأطراف، فإن مجرد تعبئة الجهود للعمل معاً هو انتصار. وبحضور 50 رئيس دولة وحكومة و 30 رئيس منظمة، فإن الإعراب الواضح عن الإرادة السياسية مثير للإعجاب. وذكّر المشاركين، بعدما عرض بالتفصيل بعضا من أسوأ آثار تغير المناخ والتلوث، بأن المحيطات هي الناظم الرئيسي للمناخ وأن العمل على مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية أمر بالغ الأهمية يتطلب مشاركة فعالة من جميع الجهات المعنية والاسترشاد بالعلم. وسلط الضوء على مبادرات علمية متنوعة بينها منصة International Mercator Ocean، وهي مورد إلكتروني لبيانات المحيطات والتنبؤات و "التوأم الرقمي" للمحيطات؛ و Starfish Barometer، وهو تقرير سنوي عن صحة المحيطات؛ والخطط الأوروبية لبعثة نبتون لاستكشاف المحيطات المزمع القيام بها في عام 2026. وأشاد بالتقدم المحرز في التصديق على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق حفظ التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية). وأشار إلى أن المحيطات ليست للبيع ودعا إلى وقف التعدين في قاع البحار وتعهد بدعم الجهود المبذولة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بما في ذلك من خلال تدابير منظمة التجارة العالمية، وحماية المناطق البحرية، بما في ذلك في المنطقة الاقتصادية الخالصة لبولينيزيا الفرنسية.

38 - ولفت رئيس كوستاريكا الانتباه بشكل خاص إلى هواجس صغار الصيادين، وشكر الأمين العام على إبقاء المحيطات في قلب جدول الأعمال الدولي. ودعا المجتمعَ العالمي إلى تقدير المحيطات حق

قدرها والكفّ عن التعامل معها كخزانة للطعام ومكب للقمامة لا حدود له. وأضاف أن التلوث يتزايد اتساعا، وأن التنوع البيولوجي يتزايد انحسارا. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، فإنه سيكون في المحيطات مواد بلاستيكية أكثر مما فيها أسماك بحلول عام 2050. وأشار إلى أن كوستاريكا أعلنت بعد عقود من إلغاء الجيش والاستثمار في حفظ الغابات، أن الوقت حان لإعلان السلام مع المحيطات. وفي هذا الصدد أشار إلى الصندوق الأزرق في بلده، وإلى الشراكات لحماية النظم الإيكولوجية البحرية، والعمل مع قطاع صيد الأسماك لتنمية الاقتصاد بشكل مستدام، والتصديق على اتفاق حفظ التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية، وكذلك إلى وقفه الاختياري للتعدين في قاع البحار المرتكز إلى النهج الاحترازي. وأضاف أن كوستاريكا تعمل مع فرنسا وشركاء آخرين على الاستثمار في العلوم وإيجاد حلول مرتكزة على الطبيعة وإبرام عقد جديد مع الحياة البحرية.

39 - وشدد الأمين العام على أنه رغم الأهمية الحيوية التي تتسم بها المحيطات بالنسبة إلى رفاه البشرية، فإنها عرضة لتهديد شديد من جراء الصيد المفرط والتلوث بالمواد البلاستيكية وتغير المناخ. فالأرصدة السمكية هي في حال انهيار، و 23 مليون طن من المواد البلاستيكية تُرمى في المحيطات سنويا، وارتفاع درجة حرارة البحار يسرّع فقدان المرجان وارتفاع مستوى سطح البحر. كما أن القرصنة والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر ونهب الموارد الطبيعية تهدد الأرواح وتقوض التنمية وتسلب المجتمعات الساحلية حقوقها. وفي الوقت نفسه، أُحرزَ تقدم مثل اعتماد إطار عمل كونمينغ - مونتريال للتنوع البيولوجي واتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، والالتزامات المتعلقة بتحقيق شحن بحري صافي انبعاثات صفري. وشدد على الحاجة الملحة إلى إبرام معاهدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، والتوصل إلى اتفاق بشأن إعانات مصايد الأسماك في إطار منظمة التجارة العالمية، مع زيادة التمويل للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من خلال الدعم المقدم من القطاعين العام والخاص والمصارف الإنمائية وتقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لبناء قدراتها على التكيف والازدهار في الاقتصاد الأزرق. وأكد الأمين العام على دعمه للعمل الجاري الذي تضطلع به السلطة الدولية لقاع البحار بهدف ضمان إدارة التعدين في قاع البحار. ورأى أن من خلال التحرك المنسق على الصعيد العالمي والعلم والاستثمارات يمكن للعالم أن ينتقل من استغلال المحيطات على المدى القصير إلى العناية بها على المدى الطويل.

40 - وأشار رئيس الجمعية العامة إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات الذي يُعقد قبل أسابيع فقط من الاحتفال بالذكرى الثمانين لميثاق الأمم المتحدة يؤشر لمرحلة جديدة في الجهود العالمية لحماية المحيطات. وشدد على أن وقت العمل قد حان مشددا على أن الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات توفر أساسا صلبا لإحراز تقدم في المستقبل. واعتبر أن اتفاق حفظ التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية والزخم المتولد في إطار عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة خطوتان هامتان إلى الأمام في الجهود لحماية صحة المحيطات. وكل المبادرات الرامية إلى ضمان حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام تسهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. بيد أنه من المؤسف تلقي الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة تمويلا محدودا. لذا من الضروري بشكلٍ ملحّ تعزيز الدعم المالي ووسائل التنفيذ، ولا سيما دعماً للبلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إنه يتطلع إلى اعتماد الإعلان السياسي للمؤتمر والإعلان عن التزامات طوعية جديدة، وكذلك إلى النتائج الناجحة للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل

التنمية الذي سـيُعقد في إشـبيلية بإسـبانيا. وختم بالقول إن مسـتقبل المحيطات هو في يد البشـرية وإنه من الضروري تحقيق تعاون دولي فعال.

41 - وأعرب وكيل الأمين العام للشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية، بصـفته الأمين العام للمؤتمر، عن تقديره لفرنسا وكوستاريكا لمشاركتهما في استضافة المؤتمر، ولأستراليا وكابو فيردي لقيادتهما المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية. ومع أن مؤتمري الأمم المتحدة الأول والثاني المعنيين بالمحيطات حددا مساراً للعمل، فإن التقدم المحرز في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المسـتدامة كان بطيئا للغاية ولا يزال هذا الهدف من أقل أهداف التنمية المسـتدامة تمويلا. ولاحظ أن تعددية الأطراف تعيد تنشـيط العمل في مجالات مثل الشحن الأخضر والتنوع البيولوجي والتلوث بالمواد البلاستيكية وإصلاح مصايد الأسماك، بيد أن التمويل ما زال يعاني من فجوة حرجة، فالمحيطات تحظى بأقل من 1 في المائة من التمويل المناخي. وشـدّد على الحاجة إلى اعتماد نماذج تمويل مبتكرة ومختلطة لتعبئة رأس المال العام والخاص مشيرا إلى الدور البالغ الأهمية للالتزامات الطوعية التي تزيد عن 000 2 التي جرى التعهد بها قبل المؤتمر والتي توفر حلولاً واقعية.

42 - وسـلط رئيس المجلس الإقليمي لبروفانس - ألب - كوت دازور ونائب رئيس أقاليم فرنسـا الضـوء على الدور الخاص للبحر الأبيض المتوسـط في تاريخ البشـرية وشـدد على أن البحر الأبيض المتوسـط، باعتباره منطقة تقع في قلب تغير المناخ وآثاره المتسـارعة، يوفر مثالاً يحتذى به في سـائر البحار. واعتبر أن حماية المحيطات ليست خيارا بل واجبا والتزاما تجاه أجيال الغد والبشرية جمعاء. ومن الضـروري حماية المجتمعات المحلية التي تعتمد سبلُ كسب عيشها على المحيطات وإيجاد حلول ملموسة ومعززة تحقيقا لهذه الغاية. وفي هذا الصـدد سـلط الضـوء على العديد من المبادرات ذات الصـلة التي اتُخذت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالمحيطات، بما في ذلك الجهود المبذولة لمعالجة مشـكلة التلوث بالمواد البلاسـتيكية وكهربة النقل البحري. ورأى أن البحر الأبيض المتوسـط والمحيطات لا تتحمل انتظار حل. لذا من الحيوي أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات إلى اسـتجابة شـاملة عالمية يعمل فيها المجتمع الدولي معا بقناعة وتصميم وشجاعة.

43 - وقال عمدة مدينة نيس إن حضـور المشـاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات (المؤتمر) يبعث الأمل في نفوس الملايين. ويمكن أن تؤدي خطة عمل نيس من أجل المحيط دورا تاريخيا لصـالح المحيطات، على غرار اتفاق باريس من أجل تغير المناخ. واعتبر أن المناسـبات التحضـيرية مثل مؤتمر علوم المحيط الواحد، وقمة تحالف ارتفاع مسـتوى المحيطات وقدرة المناطق السـاحلية على التكيف، فضلا عن منتدى الاقتصاد والتمويل الأزرقين ساعدت في توليد زخم للمؤتمر بإرسائها الأساس لاستراتيجيات تكيف وتمويل منسقة ومرتكزة على العلم. وأكد أن نيس على استعداد لمناصرة وحماية المدن الساحلية والجزر والتنوع البيولوجي البحري.

44 - وذكّر رئيس البرازيل المشـاركين بأن إحراز تقدم في التنمية المسـتدامة أو العمل في مجال تغير المناخ سـيكون مسـتحيلاً ما لم تُتخذ إجراءات طموحة لحماية المحيطات. وأشـار إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي واحدة من قصص نجاح الدبلوماسية المتعددة الأطراف. واعتبر أنه لا يجب أن يسمح العالم بأن تصبح المحيطات مسرحا للمحاججات الجيوسياسية. إن البرازيل ملتزمة بالمصادقة على اتفاق حفظ التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية في عام 2025. وقدم الرئيس سـبعة التزامات طوعية من جانب البرازيل تشمل مبادرات محددة لزيادة حصـة المحميات البحرية إلى 30 في المائة من إقليم البلاد؛ وتكثيف الحفاظ على أشجار المانغروف والشعاب المرجانية؛ ومكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية؛ والاستثمار

في الدراية بأمور المحيطات و "المدارس الزرقاء"؛ والنهوض بمصايد الأسماك المستدامة، وتعزيز البحث العلمي وجمع البيانات وكذلك التخطيط المكاني البحري. وفي الفترة السابقة لانعقاد الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ستطلق البرازيل مع الأمم المتحدة "تقييماً أخلاقياً" على نطاق عالمي للتقدم المحرز في العمل المناخي، وستجهد من أجل بلوغ مستويات جديدة من الإرادة السياسية العالمية، والاستثمار في التثقيف المناخي، وتحقيق زيادات حادة في التمويل المناخي.

الرسائل الرئيسية التي تضمنتها البيانات المدلى بها خلال المناقشة العامة

45 - دعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لأزمة الكوكب الثلاثية المستمرة المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وحماية المحيطات. وشكروا فرنسا وكوستاريكا لعقد المؤتمر، وأكدوا على الدور القيّم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جمع كل الدول الأعضاء للتصدي لهذه القضايا الحرجة ورحبوا باعتماد خطة عمل نيس من أجل المحيط.

أبعاد الأزمة

46 - شددت الوفود على الآثار الكارثية لتغير المناخ على المحيطات، لا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وسلطت الوفود الضوء على ارتفاع مستوى سطح البحر باعتباره تهديدا وجوديا من شأنه أن يؤثر سلباً بشكل مباشر على أكثر من مليار شخص حول العالم ويخل بالاستقرار الدولي ويؤدي إلى زيادة الفقر والهجرة إلى جانب تداعيات اجتماعية وأمنية أخرى.

47 - وسلط العديد من المشاركين الضوء على أوجه التآزر بين المحيطات والمناخ والمخاطر الوجودية التي تشكلها جملة أمور منها تآكل السواحل، وتلوث المحيطات، بما في ذلك من مصادر داخلية مثل مبيدات الحشرات، وابيضاض الشعاب المرجانية وتدهورها، والتحمض، وذوبان الغلاف الجليدي، والصيد المفرط. وأكدوا آثار هذه المخاطر على المجتمعات المحلية وسبل كسب العيش والحاجة إلى العدل المناخي. كما سُلط الضوء على الأهمية الحيوية التي تكتسيها معالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات مثل أنماط الاستهلاك والإنتاج المهدِرة.

48 - إن التصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية يتسم بأولوية قصوى بالنسبة إلى الوفود، حيث أعرب العديد منها عن تأييد قوي لصك دولي قوي وملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وسلطت بلدان عدة الضوء على عضويتها في تحالف الطموح العالي لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، للدلالة على التزام جماعي بتحقيق هذا الهدف، وشددت على أنه ينبغي لهذا الصك المقترح أن يغطي كامل الدورة العمرية للمواد البلاستيكية.

49 - وعرضت الوفود أيضا تفاصيل جهودها المحلية الرامية إلى التصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية بما في ذلك تعزيز الاقتصادات الدائرية، وحظر المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام، وإطلاق حملات وطنية للتوعية بالقمامة البحرية. وتراوحت المبادرات بين توفير التدريب للبلدان النامية على منع التلوث والتركيز على مكافحة التلوث البري وإدارة السواحل.

50 - وكانت النقطة الرئيسية التي حظيت بالتوافق هي أن الالتزامات الوطنية وحدها لا تكفي لحل هذه المشكلة الدولية. وإذ اعترف المتكلمون بأن التلوث غالباً ما ينشأ في مناطق داخلية بعيدة وينتقل عبر الأنهار

إلى المحيطات، أكدوا على ضرورة اتّباع مقاربة منهجية متكاملة من المصدر إلى البحر مشيرين إلى الدور البالغ الأهمية للتعاون الدولي في هذا الصدد.

51 - وسلط المشاركون الضوء على التحديات المستمرة المتمثلة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وأكدوا من جديد التزامهم القوي بمكافحته. وتتسبب تلك الأنشطة غير المشروعة في خسائر مالية كبيرة للحكومات، فهي تحرمها من أموال كان يمكن لولا ذلك أن تُستعمل لدعم خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وشددت الوفود على أن اتخاذ إجراءات فعالة يتطلب تعاون جميع الجهات المعنية، من المجتمعات المحلية إلى المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أدوات من قبيل اتفاق الفاو بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه وتوصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إزالة الدعم الحكومي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، باعتبارها آليات قيّمة. وشددت الوفود أيضا على ضرورة تنظيم أفضل لأساطيل الرحلات الطويلة غير الخاضعة للمراقبة.

52 - وأيد بعضُ المتكلمين وقفا اختياريا أو وقفا احترازيا للتعدين في قاع البحار العميقة في إطار السلطة الدولية لقاع البحار إلى حين إجراء تقييم سليم للآثار البيئية للتعدين في قاع البحار العميقة ووضع إطار ناظم معزَّز لمنع إلحاق ضرر بالبيئة البحرية.

53 - وشددت بعض الوفود على ضرورة نزع الكربون من النقل البحري ومعالجة التلوث الضوضائي تحت الماء الناجم عن الشحن البحري والأنشطة البحرية الأخرى. وعرض بعض المشاركين جهودهم في هذا الصدد بما في ذلك بدء استخدام السفن المنخفضة الضوضاء. وسلطت الوفود الضوء على عمل المنظمة البحرية الدولية، ولا سيما استراتيجيتها الشاملة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن الشحن البحري، وقراراتها المتعلقة بالسلامة البحرية.

54 - وأكد المشاركون على أهمية الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة الشاملة اجتماعياً للحماية من الكوارث البيئية. وتشمل هذه الحلول حماية واستصلاح أشجار المانغروف والشعاب المرجانية والأعشاب البحرية والأراضي الرطبة الساحلية.

55 - وأشارت الوفود إلى أنه عبر حماية الطبيعة يمكن للبلدان أن تعزز قدراتها على الصمود، حتى في أوقات الشدة. وتوفر هذه الحلول أيضا فوائد اقتصادية جمة، إذ تعمل الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية المتعافية كمناطق تفريخ لمصايد الأسماك وتُديم سبل كسب العيش وتقي السواحل من العواصف. كما تم التأكيد على الحاجة إلى التعاون عبر الحدود للنهوض بالحلول الفعالة القائمة على الطبيعة.

تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستغلالها المستدام من خلال اعتماد وتنفيذ الأطر القانونية والسياساتية

56 - أعاد المشاركون التأكيد بقوة على التزامهم بالقانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي يحكم المحيطات، وأعربوا عن قلقهم من أي إضعاف لهذا الإطار. وسُلط الضوء باستمرار على الأمم المتحدة بوصفها المحور المركزي للحلول المتعددة الأطراف التي يُنظر إليها على أنها ضرورية لضمان السلام بين الأمم ومع الطبيعة. فقد كانت تعددية الأطراف الفعالة، القائمة على التضامن، عاملا حيويا لإقامة حوكمة محيطية فعالة ولضمان الاستخدام المستدام للموارد وحماية التراث العالمي المشترك.

57 - وحثت الوفودُ جميعَ الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واحترام أحكامها إذ إنها تُعتبر حجر الزاوية في الحوكمة المحيطية. كما تم التأكيد على أهمية الاتفاقيات الدولية الأخرى مثل الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك.

58 - وكان من أبرز الرسائل التي سُلط عليها الضوء هو الدعم الواسع النطاق لاتفاق حفظ التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية. ودعا المشاركون إلى الإسراع في دخول الاتفاق حيز النفاذ وإلى تنفيذه بشكل فعال، وعرض العديد من المتكلمين مستجدات التقدم الذي أحرزته بلدانهم في التصديق على الاتفاق. وإضافة إلى ذلك، نوّهت بإطلاق مبادرة "المتحركين الأوائل" دعماً للاتفاق والتي تهدف إلى إنشاء أول محمية بحرية في أعالي البحار. وجرى التشديد على وجوب أن تضطلع بلدان الجنوب بدور قيادي في هذا الجهد. وفي هذا الصدد، اقترح أحد الوفود أن تكون مدينة بالبارايسو في شيلي مقر أمانة الاتفاق.

59 - كما ركز المشاركون على ضرورة تنفيذ أطر دولية حيوية أخرى، بينها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وكذلك إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، ودعوا إلى تحقيق مزيد من التآزر بينها.

60 - وشكلت حماية التنوع البيولوجي البحري موضوعاً محورياً، فقد سلط العديد من الوفود الضوء على جهودها لتحقيق الغاية 3 من إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وهو العمل بشكل فعال على حفظ وإدارة ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام 2030. ومن الأمثلة على التقدم المحرز إنشاء محميات بحرية جديدة وآليات مالية مبتكرة مثل مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة. وجرى التأكيد على وجوب إدارة المحميات بفعالية ومرونة، بمشاركة حيوية من المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وسُلط الضوء على تدابير محددة، مثل حظر شبكات الصيد التي تُجر على قاع البحار في المحميات البحرية وتطبيق وقف اختياري لعمليات التنقيب عن النفط في البحر، باعتبارهما خطوتين حيويتين.

61 - وأكد المشاركون مجددا التزامهم بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وأشاروا إلى أن ميثاق المستقبل يعزز بشكل إضافي حماية المحيطات كمحرك للتنمية المستدامة.

62 - وشدد المتكلمون على الدور الحيوي للاتفاقيات والأطر الإقليمية وسلطوا الضوء على أهميتها للحوكمة المحيطية. وشملت الأمثلة التي المستشهد بها خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 التي حُدد فيها الاقتصاد الأزرق كمجال رئيسي للتنمية المستدامة، واتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، واتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة. وأشادت الوفود بمجلس أوروبا لاعتماده الاتفاقية المعنية بالاستعانة بالقانون الجنائي في حماية البيئة، وأشارت إلى الدور الهام الذي تقوم به الهيئات الإقليمية مثل لجنة الدانوب ولجنة البحر الأسود. وشددت الوفود على الحاجة إلى الشراكات والتعاون الإقليميين، كما أُعلنَ عن إطلاق مبادرات إقليمية جديدة، مثل محمية المحيط الميلانيزية.

63 - وسلط العديد من المشاركين الضوء على القوانين والسياسات والخطط القطرية للتنمية المستدامة وحماية المحيطات. ومن هذه الجهود إدماج القضايا المتعلقة بالمحيطات في خطط التنمية الوطنية، ووضع استراتيجيات وطنية مخصصة مثل سياسات تنمية الاقتصاد الأزرق وخطط الاقتصاد البحري، وتحديث

الغايات الوطنية تحقيقا للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وعرضت بعض الوفود استراتيجيات محددة تهدف إلى إعادة البيئة البحرية إلى حالتها الأصلية وحمايتها وقواعد تنظيمية جديدة للصناعات الاستخراجية، وأشارت إلى جهود أقوى لرصدة الصيد غير القانوني ووقفه.

التعاون الدولي والإقليمي

64 - أكد المشاركون بقوةٍ على قيمة التعاون الدولي والإقليمي، ومن ضمنها الشراكات بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية، ودعوا إلى زيادة التعاون، بما في ذلك عبر الحدود، وهو أمر ضروري لمواجهة التحديات البيئية ذات الطابع العابر للحدود. وشددت الوفود على أهمية بناء القدرات لتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة مشيرة إلى دور الأمم المتحدة والتعاون الثنائي في دعم الجهود الوطنية في هذا الصدد.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

65 - دعت الوفود إلى تحقيق تكامل معزَّز بين العلم والسياساتوشددت على الدور الحيوي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ومن الحلول التي عُرضت تكاثُر الجيل التالي من الشعاب المرجانية، واللجوء إلى المراقبة بالمسيَّرات في مكافحة الصيد غير المشروع، والنماذج القائمة على العلم لمصايد الأسماك الضيقة النطاق. وسلط العديد من المتكلمين الضوء على الحاجة إلى زيادة نقل التكنولوجيا. كما أشيرَ إلى أن الحل لا يكمن في استخدام التكنولوجيا في حد ذاتها؛ فهي يجب أن تقترن بالعلم السليم والمشاركة المجتمعية المحلية والشراكات المبتكَرة.

66 - وسلط المشاركون الضوء على أن المعارف المتعلقة بالمحيطات هي أساس الإدارة المستدامة، ودعوا إلى قدر أكبر من تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا، وكذلك إلى توفير التكنولوجيات البحرية بأسعار معقولة. كما جرى التأكيد على أهمية الحوكمة المرتكزة على العلم والوصول إلى البيانات والنظم المحسَّنة لمراقبة المحيطات.

67 - وأُقرَّ بالدور الأساسي للمعارف التقليدية كعامل بالغ الأهمية في صنع السياسات الشاملة والمتكاملة. وعرض متكلمون عدة جهود بلدانهم في مجال البحث العلمي وأفادوا بأن بلدانهم ملتزمة بتعزيز الابتكار من خلال الشراكات الوطنية والإقليمية. وأُشير إلى عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة كإطار رئيسي متصل بهذا العمل.

التمويل

68 - دعت الوفود إلى تقديم التمويل الميسّر والمناسب والذي يمكن التنبؤ به للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وشددت على الحاجة إلى العدالة المالية، ودعت إلى زيادة التمويل لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبرز المتكلمون أثر الدين القومي وأهمية ضمان أن يكون تمويل التنمية المستدامة متسقا مع أولويات البلدان النامية.

69 - واقتُرحت آليات تمويل مبتكرة، من بينها إنشاء صندوق عالمي للمحيطات، فضلا عن السندات الزرقاء، ومبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة. وكانت هناك أيضًا دعوات لزيادة حصة المشاريع المتعلقة بالمحيطات في التمويل المناخي وإعطاء الأولوية لتمويل الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتأثر بشكل غير متناسب بأزمة لم تتسبب فيها. وأكد المشاركون ضرورة أن يدعم التمويلُ المشاريعَ المتكاملة والنظمية

من أجل تحقيق أثر طويل الأمد. وجرى التأكيد أيضا على أهمية ربط مسألة حماية المحيطات بمناقشات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، بالإضافة إلى الحاجة إلى سياسات تعطي الأولوية للاستدامة على النمو الاقتصادي القصير الأجل. وأشير أيضا إلى دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في النهوض بتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات

70 - أكد المشاركون على أهمية تطوير الاقتصادات الزرقاء والدائرية، التي يجب أن تقوم على الحوكمة الشفافة، والتمويل الفعال، والشراكات، وإمكانية الوصول المنصف إلى التكنولوجيا. واعتُبرت المبادرات المخططة جيدا سبيلا لتحقيق العدالة الاقتصادية، وتهيئة فرص العمل المحلية، والتمكين الإقليمي. وأشير إلى استخدام مبادئ الاقتصاد الدائري لمعالجة مسائل من قبيل إدارة السرجسّوم بوصف ذلك تطبيقا عمليا لهذه المفاهيم.

71 - وجرى أيضا التأكيد على دور المحيطات بوصفها محركا للتنمية المستدامة ومصدرا للطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، أُبرِزت السياحة المستدامة بوصفها استراتيجية أساسية لتسخير التمويل الجديد من أجل إدارة المحيطات والتنمية الساحلية.

أصحاب المصلحة الرئيسيين والنهج التشاركية والشاملة

72 - شدد المشاركون على الدور الحيوي الذي تضطلع به الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بوصفها وصية على المحيطات، وأكدوا على الأهمية التي تكتسيها معارفهم التقليدية لتحقيق الحوكمة الفعالة. وأشار العديد من الوفود إلى أن وجود إطار مستدام وشامل حقًا للمحيطات يتطلب التعاون مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمعات المحلية الشعبية.

73 - وأبرزت الوفود ضرورة اتباع نهج تشاركية لحماية المحيطات واستخدامها على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، تكتسي استراتيجيات التواصل وحملات التوعية العامة مع أهمية بالغة بالنسبة لتغيير السلوك. وأكد المتكلمون على مفهوم العدالة بين الأجيال، وعلى واجب حماية البيئة للأجيال المقبلة. واعتُرف بالدور الحيوي للحكومات المحلية، التي لها إسهامات عالية القيمة في الوفاء الالتزامات الوطنية، بوصفها جهات رائدة في إدارة موارد المحيطات. وأشير في هذا الصدد إلى العمل الذي يضطلع به تحالف ارتفاع مستوى سطح المحيطات وقدرة المناطق الساحلية على الصمود، الذي يجمع بين المدن والمناطق الساحلية التي تواجه ارتفاعا في مستوى سطح البحر.

دور البلدان غير الساحلية

74 - شدد المشاركون على أن المحيطات قضية عالمية ومسؤولية مشتركة تتجاوز الجغرافيا، مما يجعلها ذات أهمية بالنسبة للدول غير الساحلية على حد سواء. فالصلات القائمة من خلال نظم المياه العابرة للحدود والمناخ والتجارة تربط جميع البلدان بصحة المحيطات.

75 - ودعت الوفود إلى مزيد من التعاون بين البلدان المطلة على المحيطات والبلدان الساحلية من جهة والبلدان غير الساحلية من جهة أخرى وإلى إشراك البلدان غير الساحلية في عمليات وضع السياسات المتعلقة بالمحيطات. وتم التأكيد على الصلة الإيكولوجية بين الجبال ونظم المياه العذبة واستدامة المحيطات،

مع إيلاء اهتمام خاص للمخاطر التي يشكلها ذوبان الجليد. وأُبرزت مبادرات مثل وضع برنامج عمل جديد للبلدان النامية غير الساحلية، وعَقد أول مؤتمر دولي للأنهار الجليدية في عام 2025، وإقرار اليوم العالمي للأنهار الجليدية في الآونة الأخيرة، بوصفها خطوات مهمة. وتم التأكيد أيضا بشدة على ضرورة الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتعاون العابر للحدود. وأشارت بعض الوفود أيضا إلى مبادرات محددة، مثل مبادرة المغرب الأطلسية، الرامية إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى المحيط للبلدان غير الساحلية.

76 - وأبرز المشاركون الأثر الخطير للنزاع على البيئة، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية ومصايد الأسماك، ودعوا إلى تقديم المعونة الدولية لاستعادة الحوكمة البحرية. وأشير أيضا إلى الآثار الطويلة الأجل للنزاعات السابقة على إمكانية الوصول إلى المحيطات. وبالإضافة إلى ذلك، شجب بعض المشاركين الإجراءات الانفرادية والتدابير القسرية، ودعوا إلى إنهائها فورًا للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الرابع

حلقات العمل من أجل المحيطات

77 - في الجلسة العامة الثامنة، قدم موجزات عن كل حلقة من حلقات العمل من أجل المحيطات: ممثلة البرازيل، باسم الرئيسة المشاركة لحلقة العمل الأولى من أجل المحيطات، السيدة سيلفا؛ وممثل البرتغال، باسم الرئيس المشارك لحلقة العمل الثانية من أجل المحيطات، السيد فرناندیز؛ والرئيسة المشاركة لحلقة العمل الثالثة من أجل المحيطات، السيدة جونسون سميث؛ وممثل ألمانيا، باسم الرئيس المشارك لحلقة العمل الرابعة من أجل المحيطات، السيد شنايدر؛ وممثل فييت نام، باسم الرئيس المشارك لحلقة العمل الخامسة من أجل المحيطات، السيد بوي؛ وممثلة كندا، باسم الرئيسة المشاركة لحلقة العمل السادسة من أجل المحيطات، السيدة غيبونز؛ وممثل إندونيسيا، باسم الرئيس المشارك لحلقة العمل السابعة من أجل المحيطات، السيد أوغروسينو؛ والرئيسة المشاركة لحلقة العمل الثامنة من أجل المحيطات، السيدة بينالي؛ والرئيس المشارك لحلقة العمل التاسعة من أجل المحيطات، السيد كيم؛ والرئيسة المشاركة لحلقة العمل العاشرة من أجل المحيطات، السيدة رايدينغز.

ألف - حلقة العمل الأولى من أجل المحيطات: حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام

78 - في صباح يوم 9 حزيران/يونيه، أعلن الرئيس المشارك، السيد باباستافرو، افتتاح حلقة العمل الأولى من أجل المحيطات بشأن موضوع "حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام" وأدلى ببيان افتتاحي. وأدلت أيضا الرئيسة المشاركة، السيدة سيلفا، ببيان افتتاحي.

79 - وأدار حلقة النقاش الرئيسُ التنفيذي لمنظمة Fauna & Flora، كريستيان تيليكي، الذي أدلى ببيان. وقدم عروضا المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنغر أندرسن؛ والمديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، نغوزي أوكونجو - إيويالا؛ ورئيسة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛ رزان المبارك؛ ورئيس ومدير مؤسسة وودز هول الأوقيانوغرافية، بيتر دي مينوكال؛ والرئيس التنفيذي لشركة Salesforce ورئيس مجلس إدارتها، مارك بينيوف. وقدم المحاوران الرئيسيان عرضين، وهما: رئيس بولينيزيا الفرنسية، موبتاي تشارلز براذرسون والرئيس التنفيذي لمؤسسة Oceano Azul Foundation، تياغو بيتا إي كونيا.

80 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو البرتغال، وساموا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وتوفالو (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، والإمارات العربية المتحدة، والدانمرك، وجزر سليمان.

81 - وشارك أيضا في المناقشة ممثل المنظمة غير الحكومية التالية: الصندوق العالمي للحياة البرية (World Wide Fund for Nature International).

82 - وأعلن الرئيس المشارك، السيد باباستافرو، اختتام حلقة العمل.

موجز

83 - أكد السيد باباستافرو في بيانه الافتتاحي على الحاجة الملحة إلى إنشاء مناطق بحرية محمية قادرة على الصمود، وإطلاق عملية طموحة لإصلاح النظم الإيكولوجية، والاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة، وتعزيز الاقتصاد الأزرق، وتسخير التكنولوجيا المستمدة من الذكاء الاصطناعي في نظم الإنذار المبكر. وأعلن أن اليونان ستصدق على اتفاق حفظ التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية وستنشئ متنزهين وطنيين بحريين جديدين لتجاوز تحقيق الغاية المتمثلة في حفظ 30 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية وإدارتها بفعالية بحلول عام 2030 (غاية "30 في 30").

84 - وأبرزت السيدة سيلفا المبادرات الأخيرة التي اتخذتها البرازيل، بما في ذلك إنشاء إدارة جديدة لإدارة المحيطات والسواحل، وقانون جديد مقترح بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وإدراج الحلول المناخية القائمة على المحيطات في المساهمات المحددة وطنياً، وإطلاق برنامج وطني لاستعادة الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف، والالتزام باتباع نهج حذر في التعدين في أعماق البحار، وتوسيع المحميات البحرية للوصول إلى غاية "30 في 30".

85 - وأشار ميسر حلقة النقاش السيد تيليكي إلى أن التغيير المفضي إلى التحول ممكن، وذلك من خلال توسيع نطاق الجهود المحلية والعالمية للحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية واستعادتها. وشدد على الحاجة إلى زيادة تغطية المحميات البحرية بثلاثة أضعاف وضمان حماية دائمة وقائمة على العلم ومنصفة مع الاعتراف بإشراف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عليها.

86 - وأبرزت السيدة أندرسن أهمية الإدارة الفعالة والشاملة والقائمة على الحقوق والحوكمة المحيطية المتكاملة في جميع الاتفاقات ذات الصلة. وأكدت ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية منسقة لتمويل المحميات البحرية وتوسيعها وإدارتها مع التواصل مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

87 - وقالت السيدة أوكونجو إيويالا إن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك، الذي يهدف إلى كبح تقديم إعانات ضارة لمصايد الأسماك قدرها 22 بليون دولار، يحتاج فقط إلى 10 تصديقات أخرى لبدء نفاذه. وشددت على أن إطلاق الإمكانات التي تنطوي عليها الاقتصادات المستدامة للمحيطات بالنسبة للبلدان النامية يتطلب الاستفادة من التمويل وزيادة الاستثمارات والشراكات القوية.

88 - وأشارت السيدة المبارك إلى أن المحيط لا يواجه أزمة معارف، بل أزمة تنفيذ. وشددت على ضرورة التركيز على الحماية الفعالة للنظام الإيكولوجي، وبدء نفاذ حفظ اتفاق التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية، وإطلاق التمويل الابتكاري.

89 - وشدّد السيد مينوكال على الدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به علوم المحيطات في معالجة أزمة الكوكب الثلاثية، بسبل منها الحلول العلمية المبتكرة، وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات وتعزيز الشراكات عبر التخصصات العلمية.

90 - وأبرز السيد بينيوف أهمية المحيطات بالنسبة للأعمال التجارية والابتكارات التي يمكن أن يأتي بها مجتمع الأعمال للنهوض بصحة المحيطات. ودعا إلى تشجيع "رواد الأعمال المراعية للبيئة"، وزيادة التمويل الأزرق، والاستفادة من الفرص التي يمكن أن يتيحها الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة الأخرى للنهوض بالابتكارات في مجال المحيطات.

91 - وأعلن السيد براذرسون أن بولينيزيا الفرنسية ستحول منطقتها الاقتصادية الخالصة بأكملها إلى منطقة بحرية محمية، حيث سيحظى أكثر من مليون كيلومتر مربع من المحيط بحماية معززة. وفي معرض حديثه عن أسطورة من المنطقة، أشار إلى أهمية الاستماع إلى المحيط والتصرف بناءً على رسالته.

92 - وأشار السيد بيتا إي كونيا إلى ضرورة إدماج العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والمحيطات للنهوض بالتمويل والعلوم والإرادة السياسية اللازمة لمواجهة التحديات المترابطة.

93 - وشدد المشاركون على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات فورية ومنسقة لحفظ واستعادة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، ودعا العديد منهم الدولَ إلى التصديق على اتفاق التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية في أسرع وقت ممكن. وأكد العديد من المشاركين أهمية المحميات البحرية الفعالة ودعوا إلى تجديد الالتزام بتحقيق غاية "30 في 30".

94 - وكرر العديد من المشاركين التأكيد على أهمية دور التجارة الدولية والأدوات الاقتصادية في دعم حفظ البيئة البحرية، وأبرزوا اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك باعتباره إنجازاً كبيراً في مجال الحد من الإعانات الضارة. ولضمان التنفيذ الفعال للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، أكد المشاركون على الحاجة إلى اتباع نهج متكاملة في جميع الأطر الدولية الرئيسية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، والصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، واللوائح التنظيمية المندرجة في إطار السلطة الدولية لقاع البحار. ودعا بعض المشاركين إلى وقف اختياري أو وقف تحوطي في التعدين في أعماق البحار، واقترح آخرون حظر شبكات الصيد التي تجر على قاع البحار.

95 - وأبرزت المناقشة أيضا الحاجة إلى التعاون والشراكات القوية، وإلى إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بصفتها مشرفة على النظم الإيكولوجية البحرية من خلال دمج حقوقهم ومعارفهم في السياسات وفي الممارسة.

96 - وأشار العديد من المشاركين إلى أهمية النهوض بالاقتصادات القائمة على الإدارة المحيطية المستدامة وتوسيع نطاق التمويل لإصلاح النظم الإيكولوجية، والحلول القائمة على الطبيعة، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات التمويل المناخي المبتكرة. وجرى التأكيد أيضا على أنه ينبغي دعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال نقل التكنولوجيا وآليات التمويل المخصصة والميسرة. ودعا العديد من المشاركين إلى اتباع نهج إزاء الحوكمة المحيطية يكون أكثر تكاملا، مع الابتعاد عن النهج القطاعية.

97 - ودعا المشاركون أيضا إلى تسخير التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، لرصد صحة المحيطات، ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وزيادة القدرة على الصمود والحد من انبعاث غازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة البحرية، مع ضمان ألا تؤدي هذه التكنولوجيا عن غير قصد إلى تفاقم الاستغلال المفرط.

98 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) تحفيز الابتكار، بما في ذلك الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة الأخرى، وتشجيع "رواد الأعمال المراعية للبيئة" والنهج الجديدة للتمويل المتعلق بالمحيطات؛

(ب) تعزيز نُهج السياسات المتكاملة من أجل تدعيم الأطر الدولية الرئيسية، بما فيها ما يلي: اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس واللوائح التنظيمية المندرجة في إطار السلطة الدولية لقاع البحار، ووضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية؛

(ج) الاستثمار في الشراكات التي تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتبر جهة مشرفة بالغة الأهمية على النظم الإيكولوجية البحرية؛

(د) دعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال نقل التكنولوجيا وآليات التمويل المخصصة والميسّرة.

99 - ستصدق اليونان على اتفاق حفظ التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية وستنشئ متنزهين وطنيين بحريين جديدين لتجاوز غاية "30 في 30".

100 - ستحوّل بولينيزيا الفرنسية منطقتها الاقتصادية الخالصة بأكملها إلى منطقة بحرية محمية، وسيحظى أكثر من مليون كيلومتر مربع من المحيطات بحماية معززة.

باء - حلقة العمل الثانية من أجل المحيطات: النهوض بما يتعلق بالمحيطات من تعاون علمي ومعارف وبناء للقدرات وتكنولوجيا بحرية وتعليم بهدف تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل صحة المحيطات

101 - بعد ظهر يوم 9 حزيران/يونيه، أعلن الرئيس المشارك، السيد آشا فاسكيز، افتتاح حلقة العمل الثانية من أجل المحيطات التي تتناول موضوع "النهوض بما يتعلق بالمحيطات من تعاون علمي ومعارف وبناء للقدرات وتكنولوجيا بحرية وتعليم بهدف تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل صحة المحيطات"، وأدلى ببيان افتتاحي. وأدلى أيضا الرئيس المشارك، السيد فرناندیز، ببيان افتتاحي.

102 - وأدار حلقة النقاش رئيس المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ديفيد أوبورا، الذي أدلى ببيان، وقدم عروضاً أعضاءُ حلقة النقاش التالية أسماؤهم: الأمين التنفيذي للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فيدار هيلغيسن؛ والأمينة العامة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، سيليست ساولو؛ وباحث من المعهد الثاني للأوقيانوغرافيا التابع للإدارة الحكومية لشؤون المحيطات في الصين، لي جيابياو؛ والمدير العام لمنظمة "Mercator Ocean International"، بيير باوريل؛ والرئيس التنفيذي المشارك والمسؤول الأول للعلوم في مبادرة OceanX، فنسنت بييريبوني. وقدم عرضين أيضا المحاوران الرئيسيان التاليان: المدير العام لجماعة المحيط الهادئ، ستيوارت مينشين؛ وخبير في مؤسسة Oceano Azul Foundation، براديب سينغ.

103 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو جزر سليمان، وكوبا، والنرويج، وفنلندا، والدانمرك، وبيرو، وجزر البهاما، وهندوراس، واليابان، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وسنغافورة (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والمغرب، وملديف، وزمبابوي، ومالطة، وإندونيسيا، وغانا، وفييت نام، وإستونيا، والفلبين، وموريتانيا، وأوكرانيا.

104 - وشارك في المناقشة ممثلا الجهتين المراقبتين التاليتين: العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

105 - وشارك في المناقشة ممثلو المنظمات غير الحكومية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى التالية: المجلس الدولي للعلوم، ورابطة "Association EuroMarine" ومؤسسة نيبون.

106 - وأدلى الرئيس المشارك، السيد فرنانديز، ببيان ختامي وأعلن اختتام حلقة العمل.

موجز

107 - أبرز السيد آشا فاسكيز في الملاحظات الافتتاحية ضرورة التصدي للتهديدات غير المسبوقة التي تواجهها المحيطات وإظهار قوة تعددية الأطراف. وأكد على دور العلم في العمل الجماعي وضرورة تنسيق الجهود في مواجهة أزمة الكوكب.

108 - وقال السيد مانويل فرنانديز إن موضوع حلقة النقاش محوري لبناء مستقبل يتحقق فيه الازدهار لا على حساب النظم الإيكولوجية البحرية، بل عن طريق حفظها واستخدامها المستدام. ودعا إلى مزيد من الاستثمار في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، التي تقع في الخطوط الأمامية لتغير المحيطات ولكنها تفتقر إلى الموارد والبنية التحتية، وشدد على دور الاستثمار في دور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والفرصة التي يتيحها اتفاق حفظ التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية لتصحيح هذا الخلل.

109 - وشدد ميسر حلقة النقاش، السيد أوبورا، على الروابط بين العلم والمحيطات والغذاء والمياه والصحة، وأشار إلى الدور المهم الذي تضطلع به الهيئات والعمليات الحكومية الدولية، مثل العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والتقييمات العالمية للمحيطات الصادرة عنها، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

110 - ودعا السيد هيلغسن إلى مزيد من العلوم المتعددة التخصصات، وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، وتحسين الدراية بأمور المحيطات، وتحسين التواصل بشأن النتائج العلمية، ومزيد من الحوار بين القطاع والجهات التمويلية والأوساط العلمية، ومزيد من المعارف العلمية بشكل عام.

111 - وأبرزت السيدة ساولو أهمية البيانات الآنية المستقاة من رصد المحيطات لفهم ديناميات تغير المناخ، فضلاً عن دور التنبؤ بالأحوال الجوية في نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالمناخ.

112 - وشدّد السيد لي على دور مبادرات عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة في تحقيق التكامل بين العلم والمشورة السياساتية، لا سيما فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية في أعماق البحار والنظم الإيكولوجية القطبية التي تعتمد على التعاون العالمي للاستكشاف العلمي.

113 - وقال السيد باوريل إن المحيطات تقع في صميم جميع أهداف التنمية المستدامة، وإن الحلول المتعلقة بالمحيطات تتطلب رصدًا مستدامًا للمحيطات وبيانات ومعلومات ومعارف متاحة للجميع ومصممة خصيصًا للمستخدمين.

114 - وأكد السيد بييريبوني على الدور الأساسي للتعاون في كل مسعى علمي، وشدد على الحاجة إلى مزيد من البيانات ومزيد من المستكشفين وقدر أكبر من الإنصاف.

115 - ودعا السيد مينشين إلى مزيد من الرصد ومزيد من العلوم ومزيد من البيانات، وأشار إلى الحاجة إلى سد الثغرات، وإلى إعطاء الأولوية للقيادة المحلية في علوم المحيطات، وإلى تمكين الجيل المقبل.

116 - وشدد السيد سينغ على الحاجة إلى بناء القدرات وتبادل المعارف، والتثقيف والدراية بأمور المحيطات، والبحوث العلمية البحرية المستقلة، وتطبيق المبدأ الوقائي.

117 - وفي المناقشة التي تلت ذلك، قدم 27 مشاركًا مداخلات، بمن فيهم ممثلون عن دول ومنظمات حكومية دولية، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

118 - واعتُرف بالأهمية الأساسية التي يكتسيها تبادلُ المعارف والتعاون في مجال استخدام علوم المحيطات لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وأشار المشاركون إلى دور العلم والبيانات ورصد المحيطات في إدارة موارد المحيطات على نحو مستدام، بما فيها مصايد الأسماك، وفي ضمان الاستدامة والأمن الغذائيين، وفي فهم آثار تغير المناخ والتلوث وحماية التنوع البيولوجي.

119 - وشدد المشاركون على الحاجة إلى مزيد من البيانات والحاجة إلى سد الثغرات في مجال الوصول إلى البيانات والحاجة إلى مزيد من التكنولوجيا والبنية التحتية البحرية، فضلاً عن تنمية القدرات. وفي هذا الصدد، أكد المشاركون على أهمية الاستثمار المستدام في علوم المحيطات. وأبرز المشاركون أهمية العلم في توجيه السياسات، والحاجة إلى زيادة تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات. وأشار المشاركون أيضا إلى أهمية المعارف التقليدية بالنسبة لعلوم المحيطات وإلى طبيعتها التكميلية وأكدوا على الحاجة إلى تحسين إدماجها في العلوم والسياسات.

120 - وأكد العديد من المشاركين على الدور المهم لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة بوصفه إطارا للتعاون العالمي، وعلى الحاجة إلى إعادة التوازن في قيادة علوم المحيطات، مع التركيز على التصميم المشترك والقيادة المحلية، لا سيما في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد المشاركون أيضا على ضرورة مواصلة وتحسين التثقيف والدراية بأمور المحيطات، ودعوا إلى تحقيق المزيد من الإنصاف والشمول، بما في ذلك المساواة والشمول للنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

121 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) الاستثمار في الحلول المتجذّرة في رصد المحيطات وبياناتها، وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، وضمان أن تكون المعارف ذات الصلة في متناول الجميع؛

(ب) النهوض ببناء القدرات وتبادل المعارف والتثقيف في مجال المحيطات، لا سيما لفائدة النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ج) التأكد من الاسترشاد بالمبدأ الوقائي في جميع السياسات المتعلقة بالمحيطات؛

(د) الاعتراف بأهمية المعارف التقليدية بالنسبة لعلوم المحيطات وطبيعتها التكميلية وتشجيع إدماجها في العلوم والسياسات.

122 - للاطلاع على الالتزامات الطوعية، انظر المرفق الثاني.

جيم - حلقة العمل الثالثة من أجل المحيطات: تعبئة التمويل اللازم للإجراءات المتعلقة بالمحيطات دعما للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

123 - في صباح يوم 10 حزيران/يونيه، أعلنت الرئيسة المشاركة، السيدة جونسون سميث، افتتاح حلقة العمل الثالثة من أجل المحيطات التي تتناول موضوع "تعبئة التمويل اللازم للإجراءات المتعلقة بالمحيطات دعما للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة" وأدلت ببيان افتتاحي. وأدلى أيضاً الرئيس المشارك، السيد يوهانسون، ببيان افتتاحي.

124 - وأدارت الجلسة المديرة التنفيذية لتحالف العمل من أجل مواجهة مخاطر المحيطات وقدرتها على الصمود (Ocean Risk and Resiliance Action Alliance)، كارين ساك، التي أدلت ببيان. وقدم عروضاً أعضاءُ حلقة النقاش التالية أسماؤهم: رئيسة شؤون الاتصالات والعلامة التجارية والاستدامة في مجموعة أكسا (AXA Group) أولريك ديكويني؛ والمديرة التنفيذية للصندوق الأخضر للمناخ، مافالدا دوارتي؛ والأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، براديب كوروكولاسوريا؛ والرئيسة التنفيذية لمؤسسة دونا برتاريلي للأعمال الخيرية (Dona Bertarelli Philanthropy)، دونا برتاريلي؛ والأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ماتياس كورمان. وقدم عرضين أيضا المحاوران الرئيسيان التاليان: المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، خورخي موريرا دا سيلفا؛ والمدير الإداري لمكتب التنفيذ التقني في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بيترنيل بوغارد.

125 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو جزر سليمان، وبالاو (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، والنرويج، وملديف، وهندوراس، وجزر البهاما (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والبرازيل، وغانا، ونيوزيلندا، وإندونيسيا، والمغرب، ونيجيريا، وكينيا، وبوروندي، والفلبين، وقطر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفييت نام.

126 - وشارك في المناقشة ممثلو الجهات المراقبة التالية: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

127 - وشارك أيضا في المناقشة ممثلا المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين: مؤسسة (SEE Foundation) وجمعية المحافظة على الحياة البرية.

128 - وأدلى الرئيسان المشاركان، السيد يوهانسون والسيدة جونسون سميث ببيانين ختاميين، وأعلنت السيدة جونسون سميث اختتام حلقة العمل.

موجز

129 - وفي افتتاح مناقشة حلقة العمل، شددت السيدة جونسون سميث على أهمية تسريع العمل بشأن التمويل المتعلق بالمحيطات للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وأعربت عن توقعها أن تقدَّم خلال مناقشة حلقة العمل معلومات بشأن حلول جديدة لسد فجوة التمويل المتعلق بالمحيطات.

130 - وأشار السيد يوهانسون في ملاحظاته الافتتاحية إلى أن الاستثمارات في البيئة البحرية هي بمثابة مضاعفات قوة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ وضمان الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي المستدام. وأكد على أن تمويل الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يكون شاملاً ومراعياً للاعتبارات الجنسانية ومتوازناً، ويجب أن يثبط الأنشطة الضارة ويعزز أنشطة الحفظ.

131 - وأكدت السيدة ساك، ميسّرة حلقة النقاش، أن هناك حاجة إلى السرعة والنطاق والتضامن لإطلاق الاستثمارات المتجددة، بما في ذلك مبلغ 8,7 بلايين يورو الذي تم الالتزام به خلال منتدى الاقتصاد الأزرق والتمويل، الذي عقد في موناكو قبل المؤتمر. وقالت إن هذا الاستثمار يمكن أن يحقّق للعالم ازدهارا مشتركا قدره 15,5 تريليون دولار بحلول عام 2030.

132 - وقالت السيدة ديكويني إن المحيطات تدعم الاستقرار الاقتصادي والبيئي العالمي، ولكنها ما زالت إلى حد بعيد لا تقدّر حق قدرها وتعاني من نقص حاد في التمويل. وشددت على أن ازدهار الاقتصاد الأزرق سيتطلب تعاونًا بين القطاعات وسياسات قائمة على العلم وتعبئة الموارد المالية والابتكار والشراكات القوية.

133 - وشددت السيدة دوارتي على الدور الحاسم للمحيطات في تنظيم المناخ، وأبرزت النقص الحاد في تمويل الهدف 14، ودعت إلى التمويل الموسّع والتحفيزي. وأشارت إلى استثمارات الصندوق الأخضر للمناخ بمبلغ 1,3 بليون دولار في دعم الحلول القائمة على الطبيعة وأنظمة الإنذار المبكر وأدوات التمويل المبتكرة مثل السندات الزرقاء ومقايضة الدين.

134 - وطرح السيد كوروكولاسوريا مرفق "تمويل المحيط الواحد"، الذي يهدف إلى تعبئة التمويل غير المندرج في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المختلط للحلول المتعلقة بالمحيطات في البلدان الضعيفة. ودعا إلى اتباع أساليب عملية وقابلة للتطوير لإطلاق رأس المال الخاص والانتقال إلى ما هو أبعد من نماذج التمويل الإنمائي التقليدية.

135 - وقالت السيدة برتاريلي إن حماية المحيطات هي ضرورة استراتيجية وليست ترفًا، وأبرزت العائد المرتفع على الاستثمار في المحميات البحرية. ودعت إلى إحداث تحول في المعايير المالية العالمية، بإلقاء عبء الإثبات على القطاعات من أجل إثبات عدم وجود ضرر، وإلى اتخاذ إجراءات جريئة ومنسقة لعكس مسار تدهور المحيطات.

136 - وقال السيد كورمان إن اقتصاد المحيطات قد تضاعف حجمه على مدى السنوات الـ 25 الماضية، ولكن قابليته للاستمرار على المدى الطويل مهددة بسبب الصيد المفرط والتلوث وعدم كفاية التمويل. ودعا إلى تقديم دعم حكومي أكثر ذكاءً، وتحسين تبادل البيانات، ووضع نُهج تمويل مبتكرة للتغلب على الاختناقات في مجال الاستثمار، ومساعدة البلدان على بناء اقتصادات للمحيطات قادرة على الصمود وشاملة.

137 - وقال السيد موريرا دا سيلفا إن مستقبل اقتصادات المحيطات معرض للخطر بسبب تدهور صحة المحيطات، ومحدودية التمويل وتجزّئه، والقصور الكبير في القدرة على التنفيذ. وأبرز الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق التمويل المستدام، وتعزيز التخطيط في مجال البنية التحتية، وسد الفجوة في التنفيذ لإتاحة إحداث أثر دائم من أجل تحقيق استدامة المحيطات.

138 - وقالت السيدة بوغارد إن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية استثمر بشكل كبير في مبادرات الاقتصاد الأزرق، بما يشمل خطط التأمين المبتكرة لفائدة صغار الصيادين، وأكدت على الدور التحويلي

للحكومات والاستثمارات المحددة الهدف في بناء مجتمعات ساحلية قادرة على الصمود وفي النهوض بالاقتصاد الأزرق المستدام.

139 - وأقرّ المشاركون بأن العمل من أجل المحيطات لا يزال يعاني من نقص حاد في التمويل، حيث يتلقى الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة أقل دعم مالي من بين جميع أهداف التنمية المستدامة على الرغم من الدور الحيوي للمحيطات في تنظيم المناخ والأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي. وأعرب المشاركون عن قلقهم بشأن مدى كفاية التمويل المتعلق بالمحيطات والقدرة على تحمل تكاليفه وإمكانية الحصول عليه. ولوحظ أن مستويات الاستثمار السنوية الحالية تبلغ نحو 1,5 بليون دولار على مستوى العالم، في حين ستكون هناك حاجة إلى استثمار سنوي قدره 175 بليون دولار لتحقيق غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

140 - وقال المشاركون إنه في حين يمثل اقتصاد المحيطات خامس أكبر اقتصاد عالمي ويسهم بنسبة تتراوح بين 3 و 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً، فإن المحيطات لا تزال من فئات الأصول التي لا تقدر حق قدرها ولا تمول بشكل كاف ويساء تسعيرها. ودعوا إلى إيجاد حلول تمويلية مبتكرة، بما في ذلك السندات الزرقاء، ونظم أرصدة الكربون الأزرق، ومبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة، والتمويل المختلط الذي يجمع بين رأس المال العام والخاص، وحلول التأمين القائم على المؤشرات، وأطر تيسير الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية. ووُجّهت دعوات لزيادة فرص الحصول على التمويل الميسر.

141 - وأبرز العديد من المشاركين الاحتياجات والأعباء غير المتناسبة التي تواجهها المجتمعات الساحلية والجزرية. وأشار المشاركون إلى أن التمويل المتعلق بالمحيطات أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا لأنها تحكم 30 في المائة من محيطات العالم الواقعة ضمن ولايتها الوطنية في حين تمثل أقل من 1 في المائة من سكان العالم. وقال عدة مشاركين إن معايير الأهلية الحالية للحصول على التمويل القائمة على مقاييس الدخل لم تراع التحديات المتصلة بقابلية التأثر بالمناخ والعزلة الجغرافية للدول الجزرية الصغيرة النامية، واقترحوا النظر في مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد كبديل للمعايير القائمة على الدخل.

142 - وقال المشاركون إن التمويل المتعلق بالمحيطات يمكن أن يؤدي إلى تغيير تحويلي، وذلك على سبيل المثال من خلال الاستثمار في المحميات البحرية، والتي تعود بمبلغ 4 دولارات لكل دولار واحد يتم استثماره؛ وزيادة تمويل البنية التحتية للحد من التلوث الناجم عن المواد البلاستيكية والمصادر البرية الأخرى؛ وإعادة توجيه إعانات مصايد الأسماك الضارة لضمان الأمن الغذائي وسبل العيش لصغار الصيادين والمجتمعات المحلية.

143 - ولوحظ استمرار وجود فجوات في التنفيذ والقدرات، بسبب العمليات المعقدة المتصلة بالحصول على التمويل، وعدم كفاية المساعدة التقنية، وعدم كفاية القدرات في مجال تصميم المشاريع، وتجزؤ التنسيق المؤسسي. وأشار المشاركون إلى أن النجاح سيتطلب تبسيط العمليات، وتعزيز نظم الحسابات القومية المتعلقة بالمحيطات، وتعزيز ممارسات الشراء السليمة بيئياً، ووضع مخططات المشاريع القابلة للاستثمار التي تدمج نظم معارف الشعوب الأصلية والسياسات القائمة على العلم.

144 - وأشار العديد من المشاركين إلى مرفق "تمويل المحيط الواحد"، وهي مسعى حديث لإطلاق تمويل جديد ببلايين الدولارات من جانب القطاعات المعتمدة على المحيطات وقطاعات الاقتصاد الأزرق، أطلقه

تجمع لوكالات الأمم المتحدة والشركاء العالميين في منتدى الاقتصاد الأزرق والتمويل الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم أكثر من 275 مليون دولار من أجل التحول الأزرق لدعم مصايد الأسماك المستدامة.

145 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) تحويل النموذج عن طريق إلقاء عبء الإثبات على القطاعات بحيث تثبت عدم وجود ضرر قبل المضي قدمًا في النشاط الاقتصادي في المحيط؛

(ب) إعادة تقييم معايير الأهلية للحصول على التمويل الميسر للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة الأخرى والنظر في مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد كبديل للمعايير القائمة على الدخل؛

(ج) تبسيط عمليات الحصول على التمويل المتعلق بالمحيطات ودعم البلدان في وضع مخططات المشاريع المقبولة مصرفيا، لا سيما تلك التي تدمج نظم معارف الشعوب الأصلية والسياسات القائمة على العلم.

(د) ضمان أن يكون تمويل الهدف 14 من الأهداف الإنمائية للألفية شاملاً ومراعياً للاعتبارات الجنسانية ومتوازناً، وأن يثبط الأنشطة الضارة ويعزز أنشطة الحفظ.

146 - قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مرفق "تمويل المحيط الواحد"، وهي مسعى حديث لإطلاق تمويل جديد ببلايين الدولارات من جانب القطاعات المعتمدة على المحيطات وقطاعات الاقتصاد الأزرق، أطلقه تجمع لوكالات الأمم المتحدة والشركاء العالميين في منتدى الاقتصاد الأزرق والتمويل الأزرق.

147 - والتزمت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم أكثر من 275 مليون دولار من أجل التحول الأزرق لدعم مصايد الأسماك المستدامة. وللاطلاع على مزيد من الالتزامات الطوعية، انظر المرفق الثاني.

دال - حلقة العمل الرابعة من أجل المحيطات: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما ما ينشأ منه من الأنشطة البرية

148 - بعد ظهر يوم 10 حزيران/يونيه، أعلن الرئيس المشارك، السيد شنايدر، افتتاح حلقة العمل الرابعة من أجل المحيطات التي تتناول موضوع "منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما ما ينشأ منه من الأنشطة البرية"، وأدلى ببيان افتتاحي. وأدلت أيضاً الرئيسة المشاركة، السيدة لغظف، ببيان افتتاحي.

149 - وأدار حلقة النقاش المدير التنفيذي للقمة العالمية للمحيطات في الإيكونوميست، تشارلز غودارد، الذي أدلى ببيان، وقدم عروضاً أعضاءُ حلقة النقاش التالية أسماؤهم: المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنغر أندرسن؛ والمفوضة الأوروبية لشؤون البيئة والمياه والاقتصاد الدائري التنافسي، السيدة جيسيكا روزوال؛ والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافاييل ماريانو غروسي؛ والرئيسة التنفيذية لمنظمة حفظ المحيطات، جانيس سيرليس جونز؛ ورئيسة فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، ويندي واتسون رايت. وقدم عرضين أيضا المحاوران الرئيسيان التاليان: منظم اجتماعات المحيطات 20، ألكسندر تورا، والمدير الإداري لمؤسسة تارا أوشن (Tara Ocean)، رومان تروبليه.

150 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو ملديف (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وسنغافورة، وجزر سليمان، والنرويج، وفنلندا، وجمهورية تنزانيا، وزمبابوي، وتيمور - ليشتي، وأرمينيا، واليابان، والبرتغال، وأوكرانيا، والجمهورية الدومينيكية، وهندوراس، وغابون، وكمبوديا، وأذربيجان، وإيطاليا، وأوروغواي، وبوروندي، وكينيا، وغانا، والفلبين، وباراغواي، وآيسلندا، وإسرائيل، وفانواتو، وموناكو، وكولومبيا، وكندا، وبلغاريا، والصين، ونيجيريا، وماليزيا، والمكسيك.

151 - وشارك في المناقشة ممثلو الجهات المراقبة التالية: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ والاتحاد الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومنظمة الأغذية والزراعة.

152 - وشارك أيضا في المناقشة ممثلو المنظمات غير الحكومية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى التالية: جامعة بليموث؛ ومؤسسة Yayasan Bumi Kita Fantastik؛ وشركة Circulate Capital؛ والشراكة الفرنسية من أجل النفايات.

153 - وأدلى الرئيسان المشاركان، السيد شنايدر والسيدة لغظف، ببيانين ختاميين، وأعلنت السيدة لغظف اختتام حلقة العمل.

موجز

154 - أكد الرئيس المشارك، السيد شنايدر، في ملاحظاته الافتتاحية على أهمية التصدي للتلوث الناجم عن المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام، ومعدات الأسماك، والانسكابات النفطية، وانبعاثات غازات الدفيئة. وقال إن ألمانيا تدعم بلدان الجنوب في مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية من خلال مشاريع في 25 دولة وباستثمارات إجمالية تبلغ 82 مليون يورو. ودعا إلى إبرام معاهدة طموحة بشأن المواد البلاستيكية تغطي دورة الحياة الكاملة للتلوث البلاستيكي وتوفر إطارًا واضحًا للقطاع ولجميع أصحاب المصلحة. وأعلن أيضًا أن ألمانيا ستبدأ خطة عمل بقيمة 100 مليون يورو لإزالة الذخائر القديمة المغمورة تحت سطح البحر والتخلص منها.

155 - وأكدت الرئيسة المشاركة، السيدة محمد لغظف، في ملاحظاتها الافتتاحية، التزام بلدها بمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، وأشارت إلى أن موريتانيا حظرت بيع الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل البيولوجي في عام 2013، وفرضت معايير للرصد والتوعية. ودعت، في معرض إعادة تأكيدها على دعمها لإبرام معاهدة طموحة بشأن المواد البلاستيكية، إلى الاستثمار والتعاون الدولي في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمواد البلاستيكية.

156 - وركز ميسر حلقة النقاش، السيد غودارد، في ملاحظاته الافتتاحية على بطء وتيرة التقدم المحرز في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وأهمية إيلاء الاهتمام لأوجه الترابط مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما الهدف 6 منها، ودورة المياه من المنبع إلى البحر عند النظر في التلوث. وأبرز أيضا التحديات الملحة المرتبطة بالمواد البيرفليوروألكيلية والبوليفليوروألكيلية، والتلوث الزراعي وتلوث المستحضرات الصيدلانية، وغيرها من الملوثات غير المرئية. وعلى الرغم من أن هناك اهتماما عالميا متزايدا

يركز على هذه المسائل، فإن الجهود الحالية غير كافية ومن الضروري اتخاذ إجراءات أكثر قوة بكثير، بما في ذلك في المفاوضات بشأن المعاهدة المتعلقة بالمواد البلاستيكية.

157 - ولم تتفق السيدة أندرسن مع ميسر حلقة النقاش بشأن المستوى الحالي لطموح المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن المواد البلاستيكية. وذكّرت الحضور بالنجاحات السابقة، بما في ذلك ما تحقق في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقالت إنه سيكون من الضروري إحداث تحولات في نمط الحياة والسلوك. وينبغي تشجيع جميع الجهات الفاعلة على النظر في ما إذا كان من الضروري أن تكون المواد التي تستخدمها مصنوعة من البلاستيك. وأشارت إلى أن القطاع الخاص لديه حافز للابتكار لأن المستهلكين يريدون أن يكونوا جزءًا من الحل ولأنهم يطالبون بالتغيير.

158 - وأكدت السيدة روزوال ضرورة معالجة التلوث الناشئ عن الأنشطة البرية وضمان إدارة المياه الجوفية بأمان، بسبل منها الحلول القائمة على الطبيعة، التي يعتزم المصرف الأوروبي الاستثمار فيها مبلغ 50 مليون يورو سنويًا. وتكتسي المفاوضات الجارية بشأن المعاهدة المتعلقة بالمواد البلاستيكية أهمية حاسمة في التصدي لآفة التلوث بالمواد البلاستيكية. ويمكن لاتفاقيات البحار الإقليمية القائمة أن تكمّل أحكام المعاهدة.

159 - وأبرز السيد غروسي المجالات التي يمكن أن تعود خبرةُ الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيها بأكبر فائدة، بما في ذلك معالجة مسألة تحمض المحيطات، وجمع البيانات عن التلوث بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة في المناطق النائية مثل أنتاركتيكا، واستخدام التكنولوجيا النووية لإعادة تدوير المواد البلاستيكية.

160 - وقالت السيدة سيرليس جونز إن هناك مصدرين كبيرين للتلوث هما المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام ومعدات الصيد المفقودة والمتروكة. وأضافت قائلة، في معرض دعوتها إلى إبرام معاهدة طموحة بشأن المواد البلاستيكية، إن إنتاج المواد البلاستيكية يتوقع أن يزداد بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2040، ما لم يغيّر العالم هذا المسار.

161 - وشددت السيدة واتسون - رايت على أهمية صنع السياسات القائمة على العلم ودعت إلى إجراء تقييم عالمي منتظم وقائم على العلم للتلوث البحري. وتحدث العالم أيضا ليعكس عبء الإثبات، بحيث يُطلب من الشركات إثبات أن منتجاتها غير ضارة، بدلاً من أن يطلب من الحكومات أو العلماء إثبات أن المنتج مضر.

162 - وتناول السيد تورا مسألة الحاجة إلى بناء قدرات الحكومات والقطاع المالي والقطاع وغير ذلك من الجهات من أجل جمع البيانات وتقييمها، وإحداث تحولات في مجال إعادة التدوير، وهو مجال غير فعال إلى حد بعيد حاليا، بهدف التحول في نهاية المطاف عن إنتاج المواد البلاستيكية.

163 - ودعا السيد تروبليه إلى اتخاذ إجراءات قوية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، وقال إن السلع الاستهلاكية لا تشكل أكثر المواد البلاستيكية سمية. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تغيير منهجي واسع النطاق في كل من القطاعات الاقتصادية. وفي المناقشة التي تلت ذلك، قدم ممثلون عن الدول الأعضاء وكيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية وأصحاب مصلحة مداخلات.

164 - وأشار المشاركون إلى أن الغاية 14-1 (منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية) قد حدد لها موعد نهائي أقرب، وهو عام 2025، لأن العالم أدرك أن مشكلة التلوث حساسة من حيث الوقت وملحة. ودعا المشاركون إلى التعجيل بالانتهاء من

المفاوضات المتعلقة بصك دولي ملزِم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية. وناقشوا التدابير المتعلقة بالاستثمار وتدابير السياسة العامة المطلوبة لمكافحة طوفان المواد البلاستيكية الذي يلوّث المحيطات، وعرض العديد من المشـــاركين ما يبذلونه من جهود على المســـتويات الوطنية والإقليمية والعالمية تحقيقا لهذه الغاية.

165 - وقال أعضـاء حلقة النقاش إن المواد البلاسـتيكية الأحادية الاسـتخدام تمثل أكثر من 40 في المائة من المواد البلاستيكية المنتجة على مستوى العالم، وإن معدات صيد الأسماك المتروكة والمفقودة - المعروفة باسـم "معدات الصـيد الشـبحية" هي أكثر أشـكال الحطام البحري فتكًا. وأشـاروا إلى الحاجة إلى القوانين واللوائح، وكذلك الاسـتثمارات، لمعالجة هذه المسـائل. وبالإضـافة إلى ذلك، من الضـروري اتباع نهج أكثر واقعية بشأن إعادة التدوير لأن نسبة إعادة تدوير المواد البلاستيكية لا تتجاوز حاليا 9 في المائة. وإن العديد من أصحاب المصلحة، في القطاعين العام والخاص، هم على استعداد للتحول والابتكار. وإن قطاع التمويل يمكن أن يكون حليفًا رئيسيًا في هذه الجهود.

166 - وقال المشاركون إن التلوث البحري لا يعرف حدوداً. فالمياه الداخلية والمحيطات هي جزء من نفس النظام، ولذلك يجب أن تتخذ الجهود والمبادرات نهجاً متكاملاً من المنبع إلى البحر. وأُبرزت أهمية التعاون الدولي لإدارة المياه العابرة للحدود. وأعلنت فنلندا عن عزمها الإسهام بأكثر من 50 مليون يورو لتنفيذ برنامج لحماية المياه والبحار في الفترة 2025-2028.

167 - وأشار العديد من المشاركين إلى أن التلوث البحري، ولا سيما التلوث بالمواد البلاستيكية، له تأثير غير متناسب على أقل البلدان نمواً وعلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

168 - وقال المشـــاركون إن التثقيف وزيادة الوعي والبحث العلمي والابتكار هي جميعها أمور حاســـمة لزيادة الدراية بأمور المحيطات. وأشار بعض المشاركين إلى أن نُهج الاقتصاد الدائري والحلول القائمة على الطبيعة تبدو واعدة.

169 - وناقش المشاركون أيضـا أنواع التلوث الأخرى، بما في ذلك الضـوضـاء والذخائر والمواد الكيميائية والتلوث الزراعي وتلوث المسـتحضـرات الصـيدلانية والملوثات الأخرى غير المرئية. وتعهدت ألمانيا بتقديم 100 مليون يورو لاستخراج وإزالة الذخائر القديمة في بحر البلطيق وبحر الشمال الألمانيين. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت بنما وكندا، مع 35 من الدول الأعضاء الأخرى، ائتلاف الطموح الكبير من أجل محيط هادئ.

170 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) تشجيع جميع الجهات الفاعلة على طرح سؤال عما إذا كان من الضروري أن تكون الأشياء التي تستخدمها مصنوعة من البلاستيك، بهدف التحول في نهاية المطاف عن إنتاج المواد البلاستيكية؛

(ب) إجراء تقييم عالمي للتلوث البحري قائم على العلم؛

(ج) العمل على إحداث تحولات في مجال إعادة التدوير، وهو مجال غير فعال إلى حد بعيد حاليا؛

(د) ضمان أن تتخذ جهود مكافحة التلوث نهجاً متكاملاً من المنبع إلى البحر؛

(هـ) التصـــدي لأنواع التلوث الأخرى، بما في ذلك الضـــوضـــاء والذخائر والمواد الكيميائية والتلوث الزراعي وتلوث المستحضرات الصيدلانية والملوثات الأخرى غير المرئية.

171 - وأعلنت فنلندا عن عزمها الإســـهام بأكثر من 50 مليون يورو لتنفيذ برنامج لحماية المياه والبحار في الفترة 2025-2028.

172 - وتعهدت ألمانيا بتقديم 100 مليون يورو لاســـتخراج وإزالة الذخائر القديمة في بحر البلطيق وبحر الشمال الألمانيين.

173 - وأنشـأت بنما وكندا، مع 35 من الدول الأعضـاء الأخرى، ائتلاف الطموح الكبير من أجل محيط هادئ. وللاطلاع على مزيد من الالتزامات الطوعية، انظر المرفق الثاني.

هاء - حلقة العمل الخامســة من أجل المحيطات: التشــجيع على الإدارة المســتدامة لمصــايد الأسماك، بما في ذلك دعم صغار الصيادين

174 - في صـباح يوم 11 حزيران/يونيه، أعلن الرئيس المشـارك، السـيد بوي، افتتاح حلقة العمل الخامسـة من أجل المحيطات التي تتناول موضـوع "التشـجيع على الإدارة المسـتدامة لمصـايد الأسـماك، بما في ذلك دعم صغار الصيادين"، وأدلى ببيان افتتاحي. وأدلت ببيان أيضاً الرئيسة المشاركة، السيدة فوتشكوفيتش.

175 - وأدار الجلســـة رئيس خطة العمل من أجل المحيطات في المنتدى الاقتصـــادي العالمي، ألفريدو جيرون، الذي أدلى أيضًـا ببيان. وقدم عروضـاً أعضـاءُ حلقة النقاش التالية أسـماؤهم: المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، شـو دونغيو؛ ونائب المدير العام لوكالة مصـــايد الأســماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ، بيو مانوا؛ والأمينة العامة لشـبكة النسـاء الأفريقيات المعنيات بتجهيز وتجارة الأسـماك، إديترووديث لوكانغا؛ والمفوض الأوروبي المعني بمصايد الأسماك والمحيطات، كوستاس كاديس. وقدم عرضـين أيضـا المحاوران الرئيسـيان التاليان: أسـتاذ اقتصـاديات المحيطات ومصـايد الأسـماك في جامعة كولومبيا البريطانية، يوسـف رشـــيد ســـومايلا؛ والرئيس المشـــارك لشـــبكة أمانات هيئات المصـــايد الإقليمية في المملكة المتحدة، داريوس كامبل.

176 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو كيريباس، وجزر سليمان (باسم تحالف الدول الجزرية الصـــغيرة)، وإســـبانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور- ليشـــتي، وملديف، وغابون، والمغرب، وكينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجورجيا، والنرويج، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية، ورومانيا، وغانا.

177 - وشارك أيضا في المناقشة ممثلا الجهتين المراقبتين التاليتين: لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية؛ والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصـــعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية.

178 - وشارك أيضا في المناقشة ممثل التجمع الدولي لدعم عمال الأسماك.

179 - وأدلى الرئيسـان المشـاركان، السـيد بوي والسـيدة فوتشـكوفيتش، ببيانين ختاميين، وأعلنت الرئيسـة المشاركة، السيدة فوتشكوفيتش، اختتام حلقة العمل.

موجز

180 - أكد الرئيس المشـارك، السـيد بوي، في ملاحظاته الافتتاحية على الدور الرئيسـي للإدارة المسـتدامة لمصـايد الأسماك في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى الدور المحوري للتعاون الدولي،

وقال إن مصايد الأسماك المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، تتطلب حوكمة قوية وتمكين المجتمع المحلي.

181 - وقالت الرئيسة المشاركة، السيدة فوتشكوفيتش، في ملاحظاتها الافتتاحية، إن مصايد الأسماك، بما في ذلك مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، لها دور رئيسي في الاقتصادات المحلية، وإن الاستدامة هي التزام يتطلب عملاً جماعياً. وأكدت على الحاجة إلى بيانات ومشورة علمية سليمة وإلى المشاركة المتعددة الأطراف من أجل التوصل إلى حلول منسقة ومتناسقة على نطاق واسع.

182 - وأشار ميسر حلقة النقاش، السيد جيرون، إلى أهمية موضوع حلقة العمل الخامسة بالنسبة لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وبالنسبة للبشرية.

183 - وشدد السيد شو على دور إطار الحوكمة العالمي في ضمان الإدارة المستدامة لجميع موارد مصايد الأسماك وعلى دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في بلوغ "التحول الأزرق"، وأبرز أيضا مساهمة المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والتقدم المحرز نتيجة للجهود الجماعية، ولكنه قال إن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

184 - وأبرز السيد مانوا نتائج مؤتمر قمة هونيارا لعام 2025، كما أبرز دور هيئات مصايد الأسماك الإقليمية في الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية واستعادة الأرصدة السمكية، ودعا إلى التزام أقوى من جانب الشركاء العالميين.

185 - وقال السيد كاديس أن تعزيز الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك يتطلب إطارًا محكما لإدارة مصايد الأسماك. ففي حين استعيدت الأرصدة السمكية في عدة مناطق وانخفض الصيد المفرط بشكل كبير، لا تزال هناك تحديات كبيرة.

186 - ودعت السيدة لوكانغا إلى توسيع نطاق الحلول القائمة التي أثبتت جدواها، وقالت إن بلوغ استدامة مصايد الأسماك يستلزم تمكين صغار الصيادين والعاملين في مجال صيد الأسماك في عمليات صنع القرار.

187 - واقترح السيد سومايلا إعادة تصور علاقة البشرية بالمحيطات، عن طريق إعطاء الأولوية لتربية المائيات و "الأغذية الزرقاء" من منطلق التغذية والأمن الغذائي، وليس من منطلق تعظيم الفوائد الاقتصادية.

188 - وشدد السيد كامبل على أهمية العلم والتعاون والشراكات وتقاسم الحلول القابلة للتطوير وأفضل الممارسات بوصفها جوانب رئيسية في توفير حلول الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك.

189 - وقدم 20 مشاركاً مداخلات، بمن فيهم ممثلون عن الدول والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين.

190 - وأبرز المشاركون أهمية مصايد الأسماك المستدامة، ولا سيما مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، بما في ذلك فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والثقافة وسبل العيش والهوية والتقاليد. وجرى التأكيد على دورها الحيوي في ضمان الأمن الغذائي. وأُبرزت أيضا أهمية المرأة في سلسلة قيمة الأغذية المائية.

191 - وحدد المشاركون عدداً من التحديات التي تواجهها الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، بما فيها آثار أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي، والصيد المفرط،

وتدهور الموائل، والقيود المفروضة على القدرات والموارد. وجرى التأكيد أيضا على مسألة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

192 - واقترح المشاركون حلولاً مختلفة، بما في ذلك معالجة الفجوات التمويلية من خلال التمويل والاستثمار المحددي الهدف، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف، واعتماد تدابير ذكية في مجال المناخ. وشددوا على الحاجة إلى تنفيذ نُهج الإدارة القائمة على النظم البيئية، وتعزيز الشراكات المستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وجرى التشديد أيضا على أهمية البيانات والعلوم في صنع السياسات.

193 - وأبرز المشاركون الدور الحاسم للصكوك الدولية، مثل الاتفاق المتعلق بإعانات مصايد الأسماك والاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، في تعزيز الجهود العالمية لضمان إدارة مصائد الأسماك بشكل فعال ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، كما أبرزوا الدور المحتمل لاتفاق حفظ التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية في ضمان حفظ الموارد البحرية الحية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامها المستدام. وأكد المشاركون على أهمية مواصلة تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية لتأمين استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، بسبل منها وضع خطط عمل وطنية.

194 - واعتُرف بدور المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك باعتباره دوراً محورياً في أطر الحوكمة، لا سيما في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. واعتُبرت هذه المنظمات رئيسية في دعم التعاون والشراكات وفي إنشاء تدابير قوية ومتكاملة وخاصة بالمنطقة من أجل استدامة مصايد الأسماك. وأبرز المشاركون أيضا قيمة الاستفادة من التكنولوجيا والحلول الرقمية والرصد الإلكتروني.

195 - وشدد المشاركون على الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك في البنية التحتية، وإلى توفير الدعم المحدد الهدف لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وإلى الاعتراف بالمعارف التقليدية وبمسألة الإشراف على المحيطات، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. واعتبرت المشاركة المجتمعية وتمكين الشباب والنساء في عمليات صنع القرار أمرا ضروريا. واختتم المشاركون بالتشديد على الحاجة الماسة إلى ضمان الإدارة العادلة والمستدامة لمصايد الأسماك لفائدة لأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء.

196 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) تمكين صغار الصيادين، والعاملين في مجال صيد الأسماك، والشباب، والمجتمعات المحلية، والنساء في عمليات صنع القرار، وتوسيع نطاق الحلول القائمة التي أثبتت جدواها لتحقيق استدامة مصايد الأسماك؛

(ب) الاعتراف بالصلات القائمة فيما بين الأمن الغذائي والتغذية والثقافة وسبل العيش والهوية والتقاليد ودعمها، والالتزام بدعم المرأة في سلسلة قيمة الأغذية المائية؛

(ج) تعزيز المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك باعتبارها أطرا حيوية للحوكمة، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية؛

(د) مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بسبل منها استخدام التكنولوجيا والحلول الرقمية والرصد الإلكتروني.

197 - للاطلاع على الالتزامات الطوعية، انظر المرفق الثاني.

واو - حلقة العمل السادسة من أجل المحيطات: النهوض بالاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات والنقل البحري المستدام وقدرة المجتمعات الساحلية على الصمود، دون ترك أحد خلف الركب

198 - بعد ظهر يوم 11 حزيران/يونيه، أعلن الرئيس المشارك، السيد ويبس افتتاح حلقة العمل السادسة من أجل المحيطات التي تتناول موضوع "النهوض بالاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات والنقل البحري المستدام وقدرة المجتمعات الساحلية على الصمود، دون ترك أحد خلف الركب" وأدلى ببيان افتتاحي. وأدلت الرئيسة المشاركة، السيدة غيبونز، ببيان افتتاحي.

199 - وأدارت حلقة النقاش مديرة السياسات العالمية المتعلقة بالمحيطات في فريق المحيطات في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، مينا إيبس، التي أدلت ببيان أيضاً. وقدم عروضاً أعضاءُ حلقة النقاش التالية أسماؤهم: وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لي جونهوا؛ والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، السيد أرسينيو دومينغيس؛ وعمدة نيو أورلينز، لاتويا كانتريل؛ ومؤسس مؤسسة ميندرو (Minderoo Foundation)، أندرو فورست؛ والأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ريبيكا غرينسبان. وقدم عرضين أيضا المحاوران الرئيسيان التاليان: المستشار الأسترالي للفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات، راسل ريشيلت؛ ونائبة المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فرانسين بيكاب.

200 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو أنتيغوا وبربودا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وسنغافورة (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وجزر سليمان، وغابون، وملديف، والنرويج، وكينيا، والبرازيل، وتونغا (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، وبوروندي، وتيمور ليشتي، وهندوراس، والبرتغال، وتنزانيا، ومصر، وساموا، وإندونيسيا، وإستونيا، وغينيا الاستوائية، وغانا، والمغرب.

201 - وشارك أيضا في المناقشة الجهة المراقبة التالية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

202 - وشارك أيضا في المناقشة ممثل عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

203 - وأدلى الرئيسان المشاركان، السيد ويبس والسيدة غيبونز ببيانين ختاميين، وأعلنت السيدة غيبونز اختتام حلقة العمل.

موجز

204 - افتتح الرئيس المشارك، السيد ويبس، حلقة النقاش فقال إن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية يجب أن تكون محورية في إدارة موارد المحيطات والحفاظ عليها. وقد حمت بالاو بالفعل 30 في المائة من مياهها، مبرهنةً بذلك على ريادتها في مجال الإنصاف في استخدام المحيطات. وتتلقى الدول الجزرية الصغيرة النامية أقل من 2 في المائة من التمويل المناخي العالمي، على الرغم من أنها تقف في الخطوط الأمامية لتأثيرات المناخ. وينبغي ألا تُترك خلف الركب أسرُ صيادي الأسماك، التي هي الحُماة الحقيقيون للمحيطات.

205 - وأكدت الرئيسة المشاركة، السيدة غيبونز، التزام كندا بحماية النظم الإيكولوجية للمحيطات مع ضمان جني المجتمعات الساحلية فوائد اقتصادية مستدامة منها في الوقت نفسه. وسلّطت الضوء على إدارة مصايد الأسماك القائمة على العلم ودعمِ غاية الحفظ المعروفة بـ "30 في 30"، وقالت إن كندا تقيم شراكة مع الشعوب الأصلية من خلال مبادرة تمويل المشاريع من أجل تحقيق الاستدامة وتعمل على تحقيق صافي انبعاثات صفري لغازات الدفيئة بحلول عام 2050. وأعلنت عن مبادرة جديدة مشتركة مع بنما تهدف إلى الحد من الضوضاء في المحيطات، وأعادت تأكيد تحالف بلدها مع فرنسا وشيلي لتعزيز الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات.

206 - وقالت ميسرة حلقة النقاش، السيدة إبس، إن اقتصاد المحيطات يسهم بأكثر من 2,8 تريليون دولار سنوياً في الاقتصاد العالمي. ودعت إلى إدارة 100 في المائة من المحيطات بشكل مستدام ومنصف بحلول عام 2030، وشددت على الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي.

207 - وقال السيد لي إن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة يترابط مع الأهداف الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والعمل اللائق، والصناعة والابتكار. وسلط الضوء على أن قاعدة بيانات إطار شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تديره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعرض مئات المشاريع التي تعزز الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات في مجالات مثل السياحة المستدامة والصيد الرشيد وتمكين المرأة. وقد سُجل أكثر من 400 2 التزام طوعي خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة المعنية بالمحيطات. ويشكل استخدام أدوات التمويل الابتكاري، مثل السندات الزرقاء، ومشاركة الشباب وتوظيف التكنولوجيا عوامل أساسية في بناء قدرة المحيطات على الصمود.

208 - وسلّم السيد دومينغيز بالتأثير البيئي الناجم عن النقل البحري العالمي، وبيّن الجهود التي تبذلها المنظمة البحرية الدولية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال فرض تدابير إلزامية لتحسين الكفاءة واستخدام أنواع وقود بديلة. وشدد على أهمية تعددية الأطراف وعمليات الانتقال الآمن إلى تكنولوجيات أنظف وقال إن المنظمة البحرية الدولية تعمل منذ فترة طويلة على الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية، وأنها تعمل على وضع استراتيجيات لإدارة الأنواع الغازية وتحسين التخلص من النفايات الصادرة عن السفن.

209 - وتكلمت السيدة كانتريل عن العلاقة العميقة التي تربط نيو أورلينز ببيئتها الساحلية. وسلطت الضوء على الابتكارات المحلية، مثل الأعمال التجارية التي تقودها النساء وتعمل على إعادة تدوير الزجاج للحد من استخدام الرمال. وقالت إن الإنصاف أمر أساسي لتحقيق الاستدامة، ويجب أن تكون المجتمعات المحلية في طليعة الجهود المبذولة في هذا الصدد، بدعم من الحكومات. واستشهدت بعمل مدينتها مع صندوق بلومبرغ الخيري للعمل المناخي الشبابي كمثال على تمكين القيادة المحلية، ودعت إلى الاستثمار في الوظائف الخضراء والتدريب والحلول المجتمعية.

210 - واقترحت السيدة غرينسبان اتخاذ إجراءات محددة تشمل تحسين جمع بيانات المحيطات وإدارتها؛ والاستثمار في النقل البحري القادر على الصمود في وجه تغير المناخ؛ وتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتشجيع الابتكار في مجال المحيطات من خلال فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة معنية بالأعشاب البحرية وبدائل البلاستيك المصنوعة من مواد بحرية وإيجاد فرص العمل في المناطق الساحلية؛ وإحداث تحول في التمويل المتعلق بالمحيطات، بسبل منها إطلاق مرفق "تمويل واحد للمحيطات" وإبرام

صـــفقة زرقاء بقيمة 2,8 تريليون دولار لإعادة توجيه الإعانات الضـــارة ودعم جهود الحفظ والنقل البحري النظيف والمنظومات الغذائية الزرقاء.

211 - ودعا السيد فورست إلى حماية 30 في المائة من المناطق الاقتصادية الخالصة من خلال إقامة منتزهات بحرية يحظر فيها الصيد للسماح للأرصدة السمكية بالتجدد. واقترح استخدام نظم إصدار التراخيص، على غرار قطاع التعدين، لفرض الامتثال. وشدد على دور التكنولوجيا في مساعدة الدول الجزرية على مراقبة مياهها وأهاب بالدول أن تصدق على اتفاقية المنظمة البحرية الدولية.

212 - وشدد السيد ريشِلْت على الحاجة إلى الإنصاف في تقاسم منافع المحيطات من خلال تبادل المعارف والاستثمار في بناء المعرفة بالمحيطات، بما في ذلك الإنصاف بين البلدان والإنصاف على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

213 - وأيدت السيدة بيكاب الدعوات إلى دعم المجتمعات المحلية وتوفير الموارد اللازمة لتوسيع النطاق وتعزيز المهارات، وتحسين الأطر ونظم البيانات، والتحول من النموذج الاستخراجي إلى نموذج تجدد الموارد على نحو يعكس القيمة الحقيقية للموارد البحرية.

214 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ممثلو الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة بمداخلات. فقال المشاركون إن الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات يجب أن يرتكز على تجدد الموارد وأن يكون شاملاً للجميع ومصمماً لخدمة كل من المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية. وينبغي أن تحقق الاقتصادات المستدامة للمحيطات فوائد ملموسة ومنصفة للناس والكوكب، بدءاً من توفير الرخاء للمجتمعات الساحلية والجزرية إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

215 - وذكر المشاركون أن الإنصاف في استخدام المحيطات ليس شعاراً طموحاً، بل هو شرط ضروري لتحقيق الغايات العالمية المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يحتل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار الصيادين، وكذلك النساء والشباب، مكانا محوريا في تصميم وتنفيذ وإدارة الاقتصادات المستدامة للمحيطات، بما يضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب.

216 - واعتُبر التمويل أحد الشواغل الشاملة لعدة قطاعات. وقال المشاركون إن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة لا يزال أقل الأهداف تمويلا، ودعوا إلى زيادة الاستثمار العام، والتمويل الميسر، والأدوات المبتكرة مثل السندات الزرقاء ومبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة. وسلط الكثيرون الضوء على الحاجة إلى إصلاح الإعانات الضارة بالنظم الإيكولوجية البحرية وتوجيه الموارد إلى الحلول المجتمعية والحلول القائمة على الطبيعة. ووُصفت اقتصادات المحيطات بأنها لا تقدَّر حقّ قدرها ويُساء تسعيرها، وأُطلقت دعوات محددة إلى تجاوز مقاييس الناتج المحلي الإجمالي واعتماد مقاييس تقييم أكثر شمولا.

217 - وفيما يتعلق بالنقل البحري، أُعرب عن دعم الجهود الطموحة الجارية الرامية إلى إزالة الكربون، بما في ذلك الجهود التي تُبذل تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية بهدف تحقيق صافي انبعاثات صفري لغازات الدفيئة في قطاع النقل البحري الدولي بحلول عام 2050؛ والحد من الضجيج تحت الماء؛ وإنفاذ أنظمة مكافحة الصيد غير القانوني الذي يتم دون إبلاغ ودون تنظيم. ووصف المشاركون الجهود الوطنية المبذولة لتحديث البنية التحتية للموانئ، والاستثمار في السفن الخضراء، وتعزيز تدريب البحارة. وأشار

البعض إلى التحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في تكييف نظم النقل البحري، ودعوا إلى تقديم المزيد من الدعم التكنولوجي والمالي.

218 - وقال المشاركون من البلدان النامية غير الساحلية إن الاقتصادات المستدامة للمحيطات يجب أن تكون عالمية وشاملة للجميع. وأعرب المشاركون من البلدان النامية عن شواغل بشأن الحصول على التمويل وبناء القدرات والتجارة العادلة. وقال المشاركون إن من الضروري مكافأة ممارسات مصايد الأسماك المستدامة وتربية المائيات على نحو مستدام في الأسواق العالمية. ودعا العديد منهم إلى زيادة التعاون الدولي، والشراكات الإقليمية، ودعم الابتكار المدفوع محلياً.

219 - وكرر العديد من المشاركين التأكيد على أن النهوض باستدامة اقتصاد المحيطات أمر ضروري لتحقيق خطة عام 2030. وقال المشاركون إن تحقيق هذه الرؤية سيتطلب توافر الإرادة السياسية والتمويل المستدام والحوكمة الشاملة التي تقدر المحيطات ليس باعتبارها مورداً فحسب، بل باعتبارها أساساً للازدهار المشترك والقدرة على الصمود.

220 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) تعزيز الصناعات والقطاعات المستدامة القائمة على المحيطات، بما في ذلك تربية المائيات، وبدائل البلاستيك المصنوعة من مواد بحرية، والنقل البحري القادر على الصمود في وجه تغير المناخ، والسفن والبنية التحتية الخضراء للموانئ، وغيرها - في إطار "صفقة زرقاء"؛

(ب) تمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار الصيادين والنساء والشباب، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بحيث يحتلون مكانا محوريا في تصميم الاقتصادات البحرية المستدامة وتنفيذها وحوكمتها؛

(ج) الاستثمار في سبل العيش الساحلية المستدامة، بما في ذلك من خلال التدريب المهني (وإعادة التدريب)، ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وضمان انتقال عادل للبحارة وغيرهم من المتضررين من هدف تحقيق صافي انبعاثات صفري لغازات الدفيئة في قطاع النقل البحري بحلول عام 2050؛

(د) التمويل المسبق للمحيطات، بما في ذلك من خلال مرفق "تمويل واحد للمحيطات".

221 - وأعادت كندا التأكيد على التزامها بائتلاف الطموح الكبير من أجل محيط هادئ. وللاطلاع على الالتزامات الطوعية الأخرى، انظر المرفق الثاني.

زاي - حلقة العمل السابعة من أجل المحيطات: الاستفادة من أوجه الترابط بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي

222 - في صباح يوم 12 حزيران/يونيه، أعلن الرئيس المشارك، السيد كروك، افتتاح حلقة العمل السابعة من أجل المحيطات بشأن موضوع "الاستفادة من أوجه الترابط بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي" وأدلى ببيان افتتاحي. وأدلى أيضا الرئيس المشارك، السيد أويغروسينو، ببيان افتتاحي.

223 - وأدارت حلقة النقاش مديرة شعبة النظم الإيكولوجية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سوزان غاردنر، التي أدلت ببيان أيضاً. وقدم عروضاً أعضاءُ حلقة النقاش التالية أسماؤهم: الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع

البيولوجي، أستريد شوماكر؛ والسفير المعني بتغير المناخ في جمهورية كوريا، تشونغ كيونغ؛ ونائبة الرئيس الأولى لمركز المحيطات التابع لمؤسسة الحفظ الدولية، آشلي ماكغفرن؛ وكبير العلماء الباحثين في مختبر علم المحيطات في فيلفرانش، جان بيير غاتوزو. وقدم عرضين أيضا المحاوران الرئيسيان التاليان أسماؤهما: الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث ورئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، كمال كيشور؛ والمديرة المعنية بالمحيطات العالمية في منظمة حفظ الطبيعة، إليزابيث ماكلويد.

224 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو كل من جزر مارشال (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، والجمهورية الدومينيكية (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وملديف، وأنتيغوا وبربودا، وكينيا، وغانا، وأرمينيا، والنرويج، وأوكرانيا، والكونغو، والمغرب، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والبرتغال، وإندونيسيا، وكندا، وبنما، وتركيا، وكمبوديا، وبوروندي، وهندوراس، والبرازيل، والمكسيك، وباراغواي، وإسرائيل، وغابون.

225 - وشارك في المناقشة ممثلو الجهات المراقبة التالية: اليونسكو؛ والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

226 - وشارك في المناقشة أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى التالية: حركة "نحن قوى الطبيعة" (We Are Forces of Nature)؛ والمركز الدولي للسكان الأصليين لأبحاث السياسات والتعليم؛ وجامعة سانت أندروز.

227 - وأدلى الرئيسان المشاركان، السيد أويغروسينو والسيد كروك، ببيانين ختاميين، وأعلن السيد كروك اختتام حلقة العمل.

موجز

228 - افتتح الرئيس المشارك، سعادة السيد جان لوك كروك، حلقة النقاش فقال إن المجتمع العالمي يواجه أزمات مترابطة في مجال صحة المحيطات وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، مما يستدعي تعزيز اتساق السياسات لتحقيق الأهداف الدولية الطموحة مثل اتفاق باريس وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ويجب إدماج العمل المحيطي في خطط التنوع البيولوجي والاستراتيجيات المناخية الوطنية، بما في ذلك في المساهمات المحددة وطنياً والهدف العالمي المتعلق بالتكيف، وذلك من خلال السعي إلى إيجاد حلول تآزرية قائمة على العلم وضمان ضمان توافر قدر كافٍ من الطموح.

229 - وتناول الرئيس المشارك، السيد عارف هافاس أويغروسينو، في كلمته الافتتاحية، التزام إندونيسيا بمعالجة الأزمة المترابطة، بما في ذلك من خلال سياساتها المتعلقة بتخطيط الحيز البحري، وإصلاح النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق، وتوسيع المحميات البحرية المحمية في إطار استراتيجيتها للاقتصاد الأزرق. وأعلن عن مبادرة سندات الشعاب المرجانية التي أطلقتها إندونيسيا لتمويل جهود حفظ البيئة البحرية دون تكبد ديون حكومية، بدعم من البنك الدولي، وقدم عرضا عن مؤتمر قمة أثر المحيطات لعام 2026، الذي يهدف إلى الربط بين الحوكمة المحيطية والتمويل والابتكار.

230 - وأكدت السيدة غاردنر على ضرورة التحول من النهج المنعزلة إلى العمل المتكامل بشأن المناخ والمحيطات والتنوع البيولوجي. وطلبت من أعضاء حلقة النقاش النظر في أفضل السبل لتمكين المجتمعات

الساحلية من تحقيق كامل إمكاناتها الكامنة باعتبارها روادا في إيجاد الحلول القائمة على المحيطات من أجل المناخ والتنوع البيولوجي، وكذلك النظر في سبل الجمع بين العلم والمعارف التقليدية، بحيث تكون الإجراءات قائمة على أسس سليمة وشاملة للجميع ومنصفة.

231 - وقالت السيدة شوماكر إن جميع الغايات الواردة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي تتعلق بالمحيطات والمناخ، ولا سيما الغاية 8 المتعلقة بتغير المناخ. وسلطت الضوء على وجود ثغرات في الطموح الوطني وعدم اتساق بين الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي والمساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية، ودعت إلى تحسين مواءمة التمويل والاعتراف بدور الشعوب الأصلية في حوكمة التنوع البيولوجي.

232 - وقال سعادة السيد تشونغ إن الأزمات المترابطة التي تواجه كوكب الأرض تتطلب اتباع نهج متكامل بعيدا عن السياسات والاستثمارات المنعزلة. وتطبق جمهورية كوريا ذلك من خلال استراتيجيتها الوطنية الخامسة للتنوع البيولوجي، والمبادرات الوطنية مثل استراتيجية الكربون الأزرق والجهود التي تبذلها لحفظ 30 في المائة من الحيز البحري بحلول عام 2030. وأعلن عن العرض الذي قدمته جمهورية كوريا للاشتراك في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2028.

233 - ودعت السيدة ماكغفرن إلى إدماج النظم الإيكولوجية البحرية في العمل المناخي والمساهمات المحددة وطنياً بوصفها "مساهمات زرقاء محددة وطنياً". وشددت على الدور الذي تؤديه غابات المانغروف والأعشاب البحرية والمحميات البحرية في عزل الكربون والقدرة على الصمود، وأهمية أعمال الحفظ التي تقودها المجتمعات المحلية وإدراج العمل القائم على المحيطات في سياسة المناخ العالمية.

234 - وقال السيد غاتوزو إنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لحماية الشعاب المرجانية، بالنظر إلى هشاشتها في مواجهة الاحترار والتحمض. وأطلع الحضور على ما قُدم مؤخراً من توصيات علمية وما أُطلق من دعوات إلى العمل، وشدد على أهمية استخدام بيانات وأدلة قوية للتأثير على السياسات المحلية والدولية على حد سواء.

235 - وسلط السيد كيشور الضوء على دور النظم الإيكولوجية الساحلية باعتبارها مصدات للمخاطر الطبيعية وأدوات للحد من مخاطر الكوارث، ودعا إلى تحقيق الاتساق في التنفيذ العالمي والمحلي لسياسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ والتنوع البيولوجي. وأكد على ضرورة تمكين المجتمعات الساحلية واستشهد بممارسات جيدة من جمهورية كوريا وكيريباتي وتونغا.

236 - ودعت السيدة ماكلويد الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى إعطاء الأولوية للطبيعة، من خلال إصلاح النظم الإيكولوجية بشكل نشط، وطرح حلول محورها المجتمع، وإحداث تحول في تعبئة الموارد. وسلطت الضوء على المبادرات الناجحة، التي تشمل دمج إصلاح الموائل البحرية في مشاريع توليد الطاقة من الرياح البحرية، وجهود الحفظ التي تقودها الشعوب الأصلية، والتمويل الابتكاري من خلال سندات الطبيعة، وهي مبادرات تساعد على معالجة أزمة الدين الخارجي التي تواجهها العديد من البلدان النامية.

237 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، قال المشاركون إن تغير المناخ يخلف الآن آثارا مدمرة على البيئات البحرية والساحلية والمجتمعات الساحلية. وتتحمل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في كثير من الأحيان العبء الأكبر من آثار تغير المناخ لكنها لا تشارك مشاركة تُذكر في عملية صنع القرار. وبالنظر إلى أن المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي ليست مجالات منعزلة، فإن معالجة واحد منها يتطلب

معالجتها جميعا. ومع ذلك، تعاني نظم الحوكمة من التجزؤ، إذ يتم التعامل مع المحيطات وتغير المناخ والتنوع البيولوجي في كثير من الأحيان باعتبارها مجالات سياساتية منفصلة، مما يؤدي إلى عدم ترابط الاستراتيجيات، وخطر سوء التكيف، بحيث تؤدي التدابير الرامية إلى إحراز تقدم في أحد هذه المجالات إلى مقايضات تضر بالمجالات الأخرى. ولذلك يجب أن تكون الاستجابات لأزمة الكوكب الثلاثية مصممة لتحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر.

238 - وقال المشاركون إن تدابير حماية النظام البيئي وإصلاحه يجب تدعم في آن واحد معا التخفيف من آثار تغير المناخ والتنوع البيولوجي ورفاه الإنسان، وأكدوا على أهمية تحقيق اتساق السياسات عبر مختلف الأطر المتعددة الأطراف، لا سيما تلك التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. ويوفر الحوار المتعلق بالعلاقة بين المحيطات والمناخ في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ منتدى للاستفادة من أوجه التآزر هذه، وأن اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية سيوفر فرصة أخرى للقيام بذلك.

239 - وقال أعضاء حلقة النقاش والمشاركون إن الحلول يجب أن تأتي من شراكات ونُهج متكاملة تشمل مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات ويشارك فيها الناس، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، التي تعيش مع هذه النظم الإيكولوجية وتعتمد عليها وتحميها منذ أجيال. ويجب أن تستند الإجراءات أيضاً إلى أفضل العلوم المتاحة، واستخدام أحدث الحلول التكنولوجية، مع احترام المبدأ الوقائي.

240 - وأكد المتكلمون والمشاركون على أن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة هو الأكثر معاناة من نقص الاستثمار من بين جميع أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي، هناك حاجة إلى تعبئة تمويل ابتكاري ومختلط، يمكن التنبؤ به ويكون شاملا للجميع ومتاحا للدول النامية، ويحقق أقصى قدر من أوجه التآزر بحيث لا يتم عزل التمويل بحسب عناصر المناخ والتنوع البيولوجي والمحيطات.

241 - وأكد المشاركون على الحاجة الملحة إلى الاستثمار في الدول الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وسلطوا الضوء أيضا على الحاجة إلى إيجاد حلول قائمة على الطبيعة، مثل استراتيجيات استصلاح غابات المانغروف والشعاب المرجانية، وتخطيط الحيز البحري، والكربون الأزرق. ودعا الكثيرون إلى التعجيل ببدء نفاذ وتنفيذ اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، ومواءمة المساهمات المحددة وطنياً مع الأولويات المتصلة بالمحيطات، وزيادة تكافؤ فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا. وشدد الشباب ومجموعات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني على الحاجة إلى الإدماج والعدالة والقيادة المحلية. وأكد المشاركون أيضا على دور السياسات القائمة على العلم والتعاون الدولي والآليات المبتكرة، مثل السندات الزرقاء ومقايضة الدين، لدعم الحوكمة المحيطية المستدامة والمجتمعات الساحلية القادرة على الصمود أمام التغير السريع للمناخ.

242 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) القيام، على الصعيد العالمي، بضمان تعزيز اتساق السياسات بغية تحقيق الأهداف الدولية الطموحة، مثل اتفاق باريس وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

(ب) القيام، على الصعيد الوطني، بإدماج العمل المحيطي في خطط التنوع البيولوجي والاستراتيجيات المناخية الوطنية، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً والهدف العالمي المتعلق بالتكيف؛

(ج) الاستثمار في الحلول القائمة على العلم والحلول التي تستخدم أحدث التكنولوجيات مع احترام المبدأ الوقائي في الوقت نفسه؛

(د) إيلاء الأولوية للاستثمار في الدول الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، بسبل منها التمويل الابتكاري والتمويل المختلط والحلول القائمة على الطبيعة.

243 - وأعلنت إندونيسيا عن مبادرة سندات الشعاب المرجانية لتمويل جهود حفظ البيئة البحرية دون تكبد ديون حكومية، بدعم من البنك الدولي، وأعلنت عن عقد مؤتمر قمة أثر المحيطات لعام 2026، الذي يهدف إلى الربط بين الحوكمة المحيطية والتمويل والابتكار.

244 - وأعلنت جمهورية كوريا أنها ستشارك في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام 2028. وللاطلاع على الالتزامات الطوعية الأخرى، انظر المرفق الثاني.

حاء - حلقة العمل الثامنة من أجل المحيطات: تعزيز ودعم جميع أشكال التعاون، خاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

245 - في فترة ما بعد الظهر من يوم 12 حزيران/يونيه، أعلنت الرئيسة المشاركة، السيدة بنعلي افتتاح حلقة العمل الثامنة من أجل المحيطات بشأن موضوع "تعزيز ودعم جميع أشكال التعاون، خاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي" وأدلت ببيان افتتاحي. وأدلى أيضا الرئيس المشارك، السيد باربارو، ببيان افتتاحي.

246 - وأدارت حلقةَ النقاش المديرة العالمية المساعدة لبرنامج المحيطات في معهد الموارد العالمية، سينثيا بارزونا، التي أدلت أيضا ببيان. وقدم عروضاً أعضاءُ حلقة النقاش التالية أسماؤهم: رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ويسلي سيمينا؛ والممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، رباب فاطمة؛ ومفوض المحيط الهادئ، فيليمون مانوني؛ ومنسقة خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تاتيانا هيما؛ ووكيل وزارة الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في المكسيك، إنريكي أوتشوا مارتينيز. وقدمت عرضا أيضا المحاورة الرئيسية، المنسقة المقيمة في تيمور - ليشتي، فونمي بالوغون.

247 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو توفالو (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وكينيا، والنرويج، وجزر كوك (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، وبوروندي، وفنلندا، وجورجيا، وأرمينيا، والبرازيل، وملديف، وجزر سليمان، والهند، وكوبا، وأوكرانيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وآيسلندا، وإستونيا، وبولندا، وألمانيا، وغانا، وهندوراس، والجزائر.

248 - وشارك في المناقشة أيضا ممثلو الجهات المراقبة التالية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

249 - وشارك في المناقشة أيضا ممثل منظمة مركز المحيطات في أفريقيا (Ocean Hub Africa).

250 - وأدلى الرئيسان المشاركان، السيد باربارو والسيدة بنعلي ببيانين ختاميين، وأعلن السيد باربارو اختتام حلقة العمل.

موجز

251 - ذكرت الرئيسة المشاركة، السيدة بنعلي، في الملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها، أن المحيطات لا تزال معرضة للتهديد، وشددت على ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة من خلال إشراك العلماء والمستثمرين والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، وكسر الحواجز بين الشمال والجنوب.

252 - وشدد الرئيس المشارك، السيد باربارو، على أهمية مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه اتفاقيات البحار الإقليمية في تيسير تنفيذ الأهداف العالمية.

253 - وذكرت ميسرة حلقة النقاش، السيدة برزونا، أن التعاون الإقليمي لا غنى عنه لمواجهة التحديات العابرة للحدود مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وشددت على الحاجة إلى تمويل حلول عملية متجذرة في العلم وعلى أهمية الحوكمة المحيطية الشاملة للجميع.

254 - وأكد السيد سيمينا على الدور الحيوي لهيئات مصايد الأسماك الإقليمية في التصدي للضغوط المتزايدة الناجمة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وأكد كذلك على مساهمة هذه الهيئات في ضمان الأمن الغذائي. وسلط الضوء أيضا على أهمية التعاون الإقليمي لمعالجة التحولات التي تشهدها الأرصدة السمكية من جراء المناخ.

255 - وقالت السيدة فاطمة إن التعاون الإقليمي أمر أساسي لسدّ الفجوات التكنولوجية وتبادل أفضل الممارسات، وشددت على أهمية إدماج البلدان النامية غير الساحلية سلاسل القيمة والتجارة العالمية المتعلقة بالمحيطات. وذكرت أن من المهم دمج الأولويات الإقليمية في السياسات والآليات المالية العالمية.

256 - ودعا السيد أوتشوا مارتينيز إلى تحسين التنسيق بين الالتزامات المتعددة الأطراف والأطر الإقليمية وإلى زيادة إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول. وقال إن تعددية الأطراف والالتزام بالقانون الدولي ركيزتان لا غنى عنهما للنظام العالمي.

257 - ودعا السيد مانوني إلى اتباع نهج شامل ومتكامل في الحوكمة المحيطية يحترم الروابط بين تغير المناخ والتلوث والتنوع البيولوجي. ودعا إلى زيادة التصديقات على اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، وشدد على الحاجة الملحة إلى التعجيل ببدء نفاذه.

258 - وشددت السيدة هيما على أن على اتفاقيات البحار الإقليمية أن تؤدي دورا في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواءمة الرؤية العالمية مع القضايا الإقليمية، وكسر حواجز الانعزال لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

259 - وقالت السيدة بالوغون إن هناك حاجة إلى تعبئة التمويل والاستثمارات، وتمكين النساء والشباب، والجمع بين الجهات الفاعلة من جميع المستويات الحكومية بهدف تعزيز التعاون الإقليمي. وشددت على أهمية تبادل المعارف المحلية وربطها بالعلم وتحسين حوكمة البيانات.

260 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، قال المشاركون إن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي للتهديدات المتصاعدة التي تواجه محيطات العالم. ولا يزال التقدم المحرز في الاتفاقات العالمية الرئيسية بطيئاً وغير كافٍ. وجرى التأكيد مجدداً على مبدأي تعددية الأطراف والالتزام بالقانون

الدولي باعتبارهما أساسيين للحوكمة المحيطية الفعالة. وشكلت ضرورة تعزيز أطر الحوكمة موضوعاً محورياً، حيث أُطلقت دعوات إلى تحسين تكامل الالتزامات الدولية مع السياسات الإقليمية والوطنية.

261 - وجرى التأكيد باستمرار على التعاون الإقليمي باعتباره أمراً لا غنى عنه للحوكمة المحيطية الفعالة. وأشار العديد من المشاركين إلى الطابع المترابط للنظم الإيكولوجية البحرية، وأشاروا إلى أن تنفيذ الالتزامات العالمية، مثل تلك الواردة في اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، يتوقف على التعاون على الصعيد الإقليمي. وأكد آخرون على الدور الرئيسي الذي يؤديه التعاون الإقليمي بين العلماء.

262 - وسلّم المشاركون بالدور الحيوي الذي يؤديه التعاون الإقليمي باعتباره جسراً يربط الطموحات العالية بالإجراءات على أرض الواقع، وذكروا بأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تلزم الدول بالتعاون على جميع المستويات لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، مع مراعاة العناصر الخاصة بكل منطقة.

263 - وقال المشاركون إن المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك تؤدي دوراً محورياً في الإدارة المستدامة للموارد البحرية المشتركة، وشددوا على أهمية التكيف التعاوني مع تغير توزيعات الأنواع الناجم عن تغير المناخ. ودعوا إلى إدراج المعارف التقليدية جنباً إلى جنب مع البحث العلمي لتشجيع اتباع نُهج إدارة أكثر شمولاً للجميع وأكثر ملائمة من الناحية الثقافية.

264 - وقال المشاركون إن الشراكات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أمر بالغ الأهمية لمواجهة التحديات المتعددة الأوجه، بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث والصيد المفرط. وسلط المشاركون الضوء على أهمية التعاون بين القطاعات، الذي يشارك فيه العلماء والمستثمرون والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة وبناء القدرات وضمان تكافؤ فرص الحصول على الموارد والتمويل.

265 - وقال المشاركون إن التعاون الإقليمي يوفر، فيما يتعلق بالدول الضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، فرصا حيوية لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية المتعلقة بالمحيطات.

266 - وجرى تحديد التمويل باعتباره عامل تمكين بالغ الأهمية للحوكمة المحيطية الفعالة، لا سيما في دعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك الشباب والنساء. وأكد المشاركون على الحاجة إلى توسيع نطاق الحلول المبتكرة وتسخير المعارف المحلية لتعزيز المرونة وشمول الجميع.

267 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) ضمان دمج الأولويات والمنظورات الإقليمية بالكامل في السياسات والآليات المالية العالمية، مع الاعتراف بالدور الحيوي الذي يؤديه التعاون الإقليمي باعتباره جسراً يربط الطموحات العالية بالإجراءات على أرض الواقع؛

(ب) استخدام آليات التعاون الإقليمي لمعالجة تحديات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والأمن الغذائي، وكذلك التحديات المتعلقة بالتحولات التي يتسبب فيها المناخ في الأرصدة السمكية وأنماط الهجرة؛

(ج) سد الفجوات التكنولوجية، وتوسيع نطاق الحلول المبتكرة، وتبادل أفضل الممارسات والمعارف المحلية والتقليدية باستخدام آليات التعاون الإقليمي؛

(د) إدماج البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل القيمة والتجارة العالمية المتعلقة بالمحيطات.

268 - وللاطلاع على الالتزامات الطوعية الأخرى، انظر المرفق الثاني.

طاء - حلقة العمل التاسعة من أجل المحيطات: تعزيز دور الغذاء المستدام المستمد من المحيطات في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي

269 - في صباح يوم 13 حزيران/يونيه، أعلن الرئيس المشارك، السيد عثمان، افتتاح حلقة العمل التاسعة من أجل المحيطات بشأن موضوع: "تعزيز دور الغذاء المستدام المستمد من المحيطات في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي" وأدلى ببيان افتتاحي. وأدلى أيضا الرئيس المشارك، السيد كيم، ببيان افتتاحي.

270 - وأدار حلقة النقاش كبير الزملاء في زمالة وليام وإيفا في معهد ستانفورد وودز للبيئة، جيمس ليبي، الذي أدلى أيضا ببيان. وقدم عروضاً أعضاءُ حلقة النقاش التالية أسماؤهم: مدير منصة مجال التأثير المتعلق بالتغذية والصحة والأمن الغذائي في منظمة منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدوليّة، شاكونتالا هراكسينغ ثيلستد؛ والمدير العام المساعد ومدير شعبة مصايد الأسماك وتربية المائيات في منظمة الأغذية والزراعة، مانويل بارانج؛ والمديرة التنفيذية للجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، ريا موس كريستيان؛ ونائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، زو سيونغ؛ والمدير العلمي المعني بالمنظومات الغذائية المائية في المركز العالمي للأسماك (WorldFish)، يورن شميت. وقدم عرضا أيضا المحاور الرئيسي: كبير المستشارين العلميين في وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة، جدعون هندرسون.

271 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو ليسوتو، وبالاو (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والنرويج، وإندونيسيا، وملديف، والمكسيك، وفيجي (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ)، وجزر سليمان، وكينيا، ومصر، والفلبين، وبوروندي، وأيسلندا، وهندوراس، وألمانيا، وفييت نام، وماليزيا، وموريتانيا.

272 - وشارك في المناقشة أيضا ممثل الجهة المراقبة التالية: العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية.

273 - وشارك في المناقشة ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى التالية: الاتحاد الأفريقي للمنظمات المهنية لمصايد الأسماك الحرفية؛ ومجلس التوجيه في مجال تربية المائيات؛ وحديقة أسماك مونتيري باي؛ ومؤسسة ثورة المياه.

274 - وأدلى الرئيسان المشاركان، السيد عثمان والسيد كيم، ببيانين ختاميين، وأعلن السيد كيم اختتام حلقة العمل.

موجز

275 - افتتح حلقةَ العمل الرئيس المشارك، السيد عثمان، فقال إن الغذاء المستمد من المحيطات في تنزانيا هو الذي يوفر الأمن الغذائي وسبل العيش لـ 4,5 ملايين شخص بشكل مباشر وغير مباشر. ويعمل بلده على المسائل المتعلقة بتمكين المرأة والاستثمار في التربية المائيات المستدامة. ولفت الانتباه إلى الحاجة إلى

دعم أقل البلدان نمواً من خلال التعاون الدولي القوي، وإلى أهمية سد الفجوة في مجال الترابط بين العلوم والسياسات وأهمية تبادل العلوم والتكنولوجيا.

276 - وركز الرئيس المشارك، السيد كيم، في ملاحظاته الافتتاحية على التحديات التي تواجهها المنظومات الغذائية المائية، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وذكر أن الأغذية المائية ستزداد أهمية في السنوات القادمة. ويتبين من التوقعات أنه لكي يتم تلبية احتياجات سكان العالم في عام 2050، لا بد من زيادة إنتاج الأغذية المائية بنسبة 22 في المائة. وفي ذلك الصدد، سلط الضوء على الحاجة إلى إعادة تصميم منظومات الأغذية المائية وإدارتها لتكون أكثر استدامة.

277 - وافتتح ميسر حلقة النقاش، السيد ليبي، حلقةَ النقاش بالطلب من المشاركين أن يفكروا في كيف يمكن تسخير الإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها الأغذية المستمدة من المحيطات من أجل معالجة القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وقال إن الأغذية المائية هي مصدر بالغ الأهمية للبروتين والمغذيات الدقيقة وكذلك لسبل العيش، وأن مستقبل مصايد الأسماك الطبيعية وتربية المائيات يجب ألا يكون من أولويات وزارات مصايد الأسماك فحسب، بل أن يكون أيضا من أولويات وزراء الأغذية والزراعة ووزراء المالية ووزراء الصحة ورؤساء الوزراء.

278 - وأشارت السيدة هراكسينغ ثيلستد إلى أن عام 2030 لم يعد يفصلنا عنه سوى ستة مواسم حصاد، فلفتت الانتباه إلى التحديات التي يطرحها تغير المناخ والنزاعات والضغوط الاقتصادية، ودعت إلى ضخ استثمارات إضافية في المنظومات الغذائية المائية المستدامة. وقالت إنه بعد أن أصبح حجم إنتاج تربية المائيات يفوق حالياً حجم إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية، لا بد من أن يواصل هذا القطاع الابتكار والاعتراف بما تنطوي عليه منتجات مثل الطحالب والأعشاب البحرية من إمكانات كامنة. وتعمل منظمة منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدوليّة على النهوض بالعلوم من خلال توسيع نطاق الابتكارات ووضع السياسات وبناء القدرات.

279 - وقال السيد بارانج الحضور إن أكثر من 735 مليون شخص يعانون من الجوع. ويوفر الإنتاج العالمي من الأسماك لأكثر من 3 بلايين شخص في العالم ما يقرب من 20 في المائة من استهلاكهم من البروتين الحيواني. واقترح أربعة إجراءات عملية هي: استخدام برامج التغذية في المدارس وغيرها من الأساليب للترويج للأغذية المائية لدى السكان ذوي المستويات المنخفضة من استهلاك الأغذية المائية؛ والاستفادة بشكل أفضل من الأغذية المائية (الحد من الفاقد والهدر، واستخدام الأسماك الكاملة، والترويج للمنتجات من قبيل الأعشاب البحرية)؛ ودعم صغار الصيادين وعمال مرحلة ما بعد الصيد؛ وإدارة مصايد الأسماك وتربية المائيات بفعالية واستدامة.

280 - وقالت السيدة موس - كريستيان إن التونة هي خامس أكثر الأغذية المائية استهلاكاً في العالم وهي تشكل في آن واحد منتجا دوليا عالي القيمة وجزءا أساسيا من المنظومات الغذائية المحلية وسبل العيش والهوية الثقافية وقدرة المجتمع المحلي على الصمود. ولفتت الانتباه إلى تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2025 المعنون *استعراض حالة موارد مصايد الأسماك البحرية*، الذي خلص إلى أن 95 في المائة من إجمالي الصيد العالمي من أسماك التونة يأتي من الأرصدة المستدامة، مما يؤكد أهمية دور الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك بشكل عام ودور لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بشكل خاص.

281 - وقال السيد زو إن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كثيرا ما يتم تجاهلها في المناقشات بشأن المنظومات الغذائية المائية. وسلط الضوء على عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تطوير سلاسل القيمة القادرة على الصمود، بدءا من التجهيز وانتهاء بالوصول إلى الأسواق. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في كمبوديا مع مؤسسات مصايد الأسماك الصغيرة والمتوسطة لتشغيل مرافق التجهيز من أجل تلبية المعايير الدولية لسلامة الأغذية، وتدعم المبادرات العالمية المتعلقة بتغليف المأكولات البحرية من أجل المساعدة في الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية والتلف.

282 - وقال السيد شميت إن الأغذية المائية توفر نظماً غذائية ملائمة ثقافياً في السياقات الحضرية والريفية على حد سواء، وفي كثير من الأحيان، تتطلب مدخلات أقل وتولد انبعاثات غازات دفيئة أقل بكثير من مصادر البروتين الأخرى. وتقوم بعض الأغذية المائية، مثل الأعشاب البحرية، أيضا باحتجاز الكربون. ويجب أن تشكل القيادة المحلية وأصوات المجتمع المحلي ومعارف الأسلاف والابتكار العلمي ملامح النظام من الآن فصاعدا.

283 - وقال السيد هندرسون إن الطلب العالمي على البروتين يتنامى بوتيرة أكبر من وتيرة نمو سكان العالم، مع ارتفاع مستويات المعيشة، ويحتاج العالم إلى الابتكار وتوسيع نطاق منظومتنا الغذائية، بما في ذلك الأغذية المائية. وسيستلزم ذلك ضمان استدامة تربية المائيات، عن طريق تنويع الاستهلاك نحو الأنواع من المستويات الغذائية الدنيا، والحد من هدر الأغذية من خلال استخدام طرق جديدة لتجهيز الأغذية، وتحسين استدامة العلف المستخدم في تربية المائيات، والحد من الحواجز التجارية، وتعزيز الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك. وأشار إلى أن المملكة المتحدة أعلنت أنها ستقلل من استخدام شبكات الصيد التي تجر على قاع البحار في 41 منطقة صيد تبلغ مساحتها الإجمالية 000 48 كيلومتر مربع.

284 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أقر المشاركون بالفوائد والفرص المتعددة التي تتيحها المنظومات الغذائية المائية، بما في ذلك في مجالات الغذاء والتغذية، وسبل العيش، والتخفيف من حدة الفقر، والثقافة، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، لكل من الدول الساحلية وغير الساحلية. وبالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الغذاء المستمد من المحيط هو المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني. ومع ذلك، كثيرا ما تُستبعد الأغذية المائية من الخطط الوطنية والدولية من الحلول المستخدمة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي والجوع. وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى وضع سياسات وطنية تتضمن الأغذية المائية، بسبل منها إدراجها في برامج التغذية في المدارس وسياسات المنظومات الغذائية والمناقشات الدولية المتعلقة بالأغذية والتغذية.

285 - وأقر المشاركون بالتهديدات التي تواجه المنظومات الغذائية المائية، بما في ذلك أزمة الكوكب الثلاثية والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وسلطوا الضوء على الحاجة إلى زيادة تدابير مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بسبل منها الابتكار والتكنولوجيا وبناء القدرات. وأشير إلى أهمية إدراج الأغذية المائية في المناقشات بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي.

286 - وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى الحد من الفاقد والهدر، بما في ذلك من خلال تحسين مناولة الأسماك وتجهيزها في مرحلة ما بعد الصيد، وتعزيز البنية التحتية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، والابتكار، وإعطاء الأولوية لاستخدام الأسماك في الاستهلاك البشري بدلا من استخدامها كعلف في تربية المائيات.

287 - وشدد المشاركون على أهمية الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك وتربية المائيات المستدامة، فهما أمران سيكونان حاسمين لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية المستمدة من المحيطات. وسيساعد استخدام مكونات بديلة في العلف المائي على تقليل الضغط على موارد المحيطات وعلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية في بعض المناطق.

288 - وجرى تسليط الضوء على الحاجة إلى عدم الاقتصار على تحسين كمية الأغذية المائية بل لا بد من تحسين جودتها أيضاً. ولوحظت أيضاً إمكانية زيادة إنتاج واستهلاك الأنواع غير المستغلة بالقدر الكافي والأنواع من المستويات الغذائية الدنيا مثل الأعشاب البحرية وذوات الصدفتين.

289 - ولفت المشاركون الانتباه إلى الحاجة إلى كفالة حصول الفئات السكانية الضعيفة على الأغذية المائية ويسر تكلفتها لهم، مع احترام الاستدامة والإنصاف والثقافات والعادات المحلية. وذكروا أن صغار الصيادين والصيادين الحرفيين والعاملين في مرحلة ما بعد الصيد يؤدون دورا هاما في ضمان وصول الأغذية من المحيطات إلى الفئات السكانية الضعيفة ويدعمون المنظومات الغذائية المستدامة. وتؤدي المرأة دورا بالغ الأهمية في المنظومات الغذائية المائية، ولا سيما في قطاع ما بعد الصيد. وهناك حاجة إلى وضع سياسات تعترف بالدور الحاسم لصغار الصيادين والصيادين الحرفيين والشباب والنساء وتدعمه، بما في ذلك من خلال الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

290 - ودعا المشاركون إلى تعزيز التعاون والشراكات لضمان الاستخدام الفعال للأغذية المائية لمعالجة الجوع وسوء التغذية، وأشاروا إلى أهمية الشراكات الإقليمية والمشاركة مع المجتمعات المحلية - بما في ذلك الشعوب الأصلية - والعمليات الدولية.

291 - وأقر المشاركون بالحاجة إلى الاستثمار في الأغذية المائية، ودعوا إلى ضخ استثمارات أقوى في الأغذية المائية، وصحة المحيطات، وجعل القطاع ذكيا مناخياً، بالإضافة إلى البنية التحتية ونقل التكنولوجيا.

292 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) إعادة تصميم المنظومات الغذائية المائية وإدارتها لتكون أكثر استدامة، لا سيما في ضوء حقيقة أن الأغذية المائية ستوفر في العقود القادمة حصة متزايدة من البروتين المتناول في العالم؛

(ب) الابتكار في قطاع تربية المائيات، بما في ذلك تنويع الاستهلاك نحو الأنواع من المستويات الغذائية الدنيا، والحد من هدر الأغذية من خلال استخدام طرق جديدة لتجهيز الأغذية، وتحسين استدامة العلف المستخدم في تربية المائيات، والاعتراف بالإمكانات الكامنة التي تنطوي عليها منتجات مثل الطحالب والأعشاب البحرية، والحد من الحواجز التجارية، وتعزيز الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك؛

(ج) وضع سياسات وطنية تتضمن الأغذية المائية، بسبل منها إدراجها في برامج التغذية في المدارس وسياسات المنظومات الغذائية والمناقشات الدولية المتعلقة بالأغذية والتغذية؛

(د) دعم صغار الصيادين والصيادين الحرفيين، وكذلك العاملين في مرحلة ما بعد الصيد، ولا سيما النساء.

293 - وأعلنت المملكة المتحدة أنها ستقلل من استخدام شبكات الصيد التي تجر على قاع البحار في 41 منطقة صيد تمتد على طول 000 48 كيلومتر مربع. وللاطلاع على الالتزامات الطوعية، انظر المرفق الثاني.

ياء - حلقة العمل العاشرة من أجل المحيطات: تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي، المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

294 - في فترة ما بعد الظهر من يوم 13 حزيران/يونيه، أعلن الرئيس المشارك، السيد مونيوز، افتتاح حلقة النقاش العاشرة بشأن موضوع "تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي، المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"، وأدلى ببيان افتتاحي. وأدلت أيضا الرئيسة المشاركة، السيدة رايدينغز، ببيان افتتاحي.

295 - وأدار حلقة النقاش فرانسوا ألابرون، سفير فرنسا لدى هولندا، الذي أدلى أيضا ببيان. وأدلت بملاحظات استهلالية وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية للأمم المتحدة، إلينور همرشولد. وقدم عروضاً أعضاءُ حلقة النقاش التالية أسماؤهم: الأمينة العامة للسلطة الدولية لقاع البحار، ليتيسيا كارفالهو؛ والمديرة العامة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، غريتيل أغيلار؛ ونائب رئيس الجمعية الآسيوية للقانون الدولي والمحكَّم المدرج اسمه في قائمة المحكمين بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نغوين لان - آنه. وقدم عروضا المحاورون الرئيسيون التالية أسماؤهم: أستاذ القانون بجامعة توهوكو، كينتارو نيشيموتو؛ ورئيس قسم المحيطات في أمانة الكومنولث، دانيال وايلد؛ والوزير المستشار في البعثة الدائمة لسنغافورة لدى الأمم المتحدة، ناثانيل خنغ.

296 - وفي المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو كل من جزر سليمان (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، وليسوتو، وملديف، وموريشيوس (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والفلبين، والبرازيل، وفيجي، وكينيا، وآيسلندا، والنرويج، والبرتغال، وهندوراس، وتركيا، وبوروندي، والصين، وبنما، وفييت نام، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وسورينام، وسان تومي وبرينسيبي، وشيلي، وجزر البهاما، والسنغال، ونيوزيلندا.

297 - وشارك في المناقشة أيضا ممثل الجهة المراقبة التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

298 - وشارك في المناقشة أيضا ممثل مكتب المحاماة Ocean Vision Legal.

299 - وأدلى الرئيسان المشاركان، السيدة رايدينغز والسيد مونيوز، ببيانين ختاميين، وأعلنت السيدة رايدينغز اختتام حلقة العمل.

موجز

300 - أعاد الرئيس المشارك، السيد مونيوز، في ملاحظاته الافتتاحية على الدور الحيوي الذي تؤديه تعددية الأطراف، فقال إن اعتماد اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية يشكل دليلا واضحا على أن تعددية الأطراف يمكن أن تقدم حلولاً جماعية للتحديات العالمية.

301 - وقالت الرئيسة المشاركة، السيدة رايدينغز، إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يشكل إنجازاً كبيراً لبى الطموح المتمثل في تسوية جميع المسائل المتعلقة بقانون البحار بطريقة شاملة، وشكلت كذلك مساهمة مهمة في صون السلام والأمن الدوليين.

302 - ونوه ميسر حلقة النقاش، السيد ألابرون، بإسهام الاتفاقية في التنمية المستدامة وسلط الضوء على أهمية تنفيذها الفعال في معالجة القضايا موضع الاهتمام العالمي.

303 - وسلطت السيدة همرشولد الضوء على التطورات الأخيرة في المجال القانوني لإبراز كيف أن القانون الدولي، المجسد في الاتفاقية، يظل قادرا على تحقيق الغرض المنشود منه في معالجة الجوانب المعاصرة المتعددة الأبعاد لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام.

304 - وقالت السيدة كارفالهو إن السلطة الدولية لقاع البحار تؤدي، بوصفها الهيئة الدولية الوحيدة التي لها ولاية تنظيم ومراقبة الأنشطة المتصلة بالتعدين في المنطقة نيابة عن البشرية جمعاء، دورا مركزيا في إعلاء مبدأ التراث المشترك للبشرية.

305 - وشددت السيدة أغيلار على ضرورة إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في الحوكمة المحيطية، وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة، لا سيما الفئات الأشد ضعفاً، فضلاً عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في عملية صنع القرار.

306 - وشددت السيدة نغوين على الدور الحاسم الذي يؤديه العلم في تنفيذ الاتفاقية والصكوك ذات الصلة وقالت إنه على الرغم من التقدم التكنولوجي، يظل الإنسان العنصر الأساسي في الحوكمة المحيطية، وبالتالي فإن المشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين أمر بالغ الأهمية.

307 - وقال السيد نيشيموتو إن الفتوى بشأن تغير المناخ والقانون الدولي الصادرة عن المحكمة الدولية لقانون البحار علامة فارقة في قانون البحار، وينبغي للدول أن تسترشد بها في أعمالها المتعلقة بمعالجة أزمة المحيطات الجارية.

308 - وأوجز السيد وايلد الجهود التي تبذلها أمانة الكومنولث لدعم اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، وشدد على أهمية الاتفاق، بما في ذلك ضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية.

309 - وأعاد السيد خنغ التأكيد على أن الاتفاقية هي دستور المحيطات، وشدد على أهميتها المستمرة وشدد على أهمية عدم تقويضها، مذكراً بأنها اعتُمدت باعتبارها حزمة واحدة.

310 - وفي الجزء التحاوري من المناقشة، أشار المشاركون إلى أن الاتفاقية تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفَّذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وسلط المشاركون الضوء على التطورات الأخيرة التي تبرهن على قدرة الاتفاقية على التصدي للتحديات الجديدة والناشئة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر. وقال المشاركون إن تعددية الأطراف وتعزيز التعاون الدولي أمران لا غنى عنهما لإيجاد حلول مستدامة للقضايا الملحة التي تشكل موضع اهتمام عالمي.

311 - وجرى الاحتفاء باعتماد اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية باعتباره إنجازاً كبيراً للمحيطات والأمم المتحدة وتعددية الأطراف، ودعا المشاركون جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على الاتفاق دون تأخير بهدف الوصول في أقرب وقت ممكن إلى عدد 60 تصديقاً المطلوب لبدء نفاذه.

312 - ونوه المشاركون بالدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في ضمان استدامة مصايد الأسماك وشددوا على ضرورة ضمان الامتثال للصكوك الدولية ذات الصلة، داعين إلى التعجيل ببدء نفاذ الاتفاق المتعلق بإعانات مصايد الأسماك.

313 - ورحب المشاركون باعتماد المنظمة البحرية الدولية لاستراتيجية منقحة بشأن خفض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن، تتضمن غايات متعلقة بالوصول إلى تحقيق صافي انبعاثات صفري لغازات الدفيئة بحلول عام 2050.

314 - وجرى الاعتراف بدور المحاكم والهيئات القضائية الدولية في توضيح الالتزامات بموجب الاتفاقية، حيث رحب المشاركون بالفتوى بشأن تغير المناخ والقانون الدولي، وأشاروا إلى الإجراءات الجارية أمام محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

315 - وفيما يتعلق بموضوع ارتفاع مستوى سطح البحر، قال المشاركون إن خطوط الأساس وكيان الدولة يجب ألا يتأثرا بارتفاع مستوى سطح البحر، وأشاروا أيضاً إلى أن لجنة القانون الدولي اعتمدت التقرير النهائي للفريق الدراسي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي.

316 - ودعا المشاركون إلى التعجيل بالانتهاء من المفاوضات من أجل وضع صك دولي ملزِم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

317 - وجرى التأكيد على أهمية المضي قدماً في العمل الجاري حالياً داخل السلطة الدولية لقاع البحار من أجل وضع أنظمة متعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة. وأكد المشاركون على أنه يقع على عاتق السلطة، في إطار اضطلاعها بهذه الولاية، التزام بضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية.

318 - وبالإضافة إلى ذلك، رحب المشاركون باعتماد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك الغاية 3 منه، وسلطوا الضوء على أوجه التآزر مع اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية.

319 - وشدد المشاركون على أهمية القيام بعمليات قوية لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية المصممة خصيصا لمساعدة جميع الدول، ولا سيما الدول النامية وأقل الدول نموا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على المشاركة المجدية في أنشطة المحيطات والاستفادة منها. وأشاروا إلى أن اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية توفر فرصا فريدة في هذا الصدد.

320 - وأكد المشاركون على أن تعزيز التعاون الدولي وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين أمر حيوي لدعم اتخاذ المزيد من الإجراءات نحو تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

321 - وتضمنت الرسائل الأساسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

(أ) التشجيع على تصديق وتنفيذ اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية؛

(ب) العمل على النهوض بأوجه التآزر بين اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

(ج) والالتزام بتعزيز اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصـــايد الأســـماك؛ واستراتيجية المنظمة البحرية الدولية بشأن خفض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن؛ وصك ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية؛ وضع أنظمة بشأن استغلال الموارد المعدنية في المنطقة؛ والجهود الأخرى ذات الصلة؛

(د) الاستثمار في بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية المصممة خصيصا، ولا سيما لفائدة الدول النامية، بما في ذلك أقل الدول نمواً والدول المتقدمة النمو غير الســـاحلية والدول الجزرية الصـــغيرة النامية، لضمان أن يتمكن الجميع من الاستفادة من الاتفاقات والأطر والمبادرات المذكورة أعلاه.

322 - وللاطلاع على الالتزامات الطوعية، انظر المرفق الثاني.

الفصل الخامس

تقرير لجنة وثائق التفويض

323 - عقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة في 12 حزيران/يونيه 2025.

324 - وانتخبت بالإجماع ممثلة أنتيغوا وبربودا، آشا تشالنجر، رئيسة للجنة.

325 - وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمين العام مؤرخة 11 حزيران/يونيه 2025 بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول والاتحاد الأوروبي. وأدلت ممثلة لمكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة ببيان يتعلق بالمذكرة.

326 - وعلى النحو المبين في الفقرة 1 من المذكرة، بصيغتها المستكملة في بيان ممثلة مكتب الشؤون القانونية، كانت قد قُدِّمت إلى الأمين العام، حتى وقت انعقاد جلسة اللجنة، وثائق التفويض الرسمية للممثلين الموفدين إلى المؤتمر، في الشكل المطلوب بموجب المادة 3 من النظام الداخلي للمؤتمر، من الدول التالية البالغ عددها 72 دولة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبحرين، والبرتغال، وبنما، وبوركينا فاسو، وتركيا، وتشيكيا، وتوفالو، وتونس، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر كوك، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزمبابوي، وساموا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، والصين، والعراق، وغابون، وغرينادا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليسوتو، ومدغشقر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوي، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

327 - وعلى النحو المبين في الفقرة 2 من المذكرة، بصيغتها المستكملة في بيان ممثلة مكتب الشؤون القانونية، كانت قد وردت إلى الأمين العام، حتى وقت انعقاد جلسة اللجنة، معلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول الموفدين إلى المؤتمر عن طريق نسخة من وثائق التفويض الرسمية الموقعة من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية، أو عن طريق رسالة أو مذكرة شفوية من الوزارة أو السفارة أو البعثة المعنية، من الاتحاد الأوروبي والدول التالية البالغ عددها 108 دول: إثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإسواتيني، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركمانستان، وتشاد، وتوغو، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، ودولة فلسطين، ودومينيكا، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسيراليون، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، وعمان، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، وليبريا، وليبيا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهولندا (مملكة –)، واليابان، واليمن.

328 – وعلى النحو المبين في الفقرة 3 من المذكرة، بصيغتها المستكملة في بيان ممثلة مكتب الشؤون القانونية، لم يتلق الأمين العام وثائق التفويض الرسمية ولا المعلومات المشار إليها في الفقرة 327 أعلاه من الدول التالية البالغ عددها 16 دولة التي دعيت إلى المشاركة في المؤتمر: إريتريا، وأفغانستان، وأوغندا، وبوتان، وبيلاروس، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، وسان مارينو، والسودان، وغيانا، وليختنشتاين، ونيبال، ونيكاراغوا.

329 – وأوصت الرئيسة بأن تقبل اللجنة وثائق تفويض ممثلي الاتحاد الأوروبي والدول المدرجة في الفقرتين 1 و 2 من المذكرة المذكورة أعلاه، بصيغتها المستكملة، شريطة أن تُرسل وثائق التفويض الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرة 2 من المذكرة، بصيغتها المستكملة، وكذلك الدول المشار إليها في الفقرة 3 من المذكرة بصيغتها المستكملة، حسب الاقتضاء، إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن.

330 – وكان معروضا على اللجنة رسالة تتعلق بتمثيل ميانمار في المؤتمر مؤرخة 7 أيار/مايو 2025، موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى الأمم المتحدة. ومع الإحاطة علما بتقرير لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين (A/79/613)، اقترحت الرئيسة أن ترجئ اللجنة قرارها بشأن وثائق التفويض المتعلقة بممثلي ميانمار لدى المؤتمر. واعتُمد المقترح بدون تصويت.

331 – واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي بدون تصويت:

إن لجنة وثائق التفويض،

وقد درست وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة،

تقبل وثائق تفويض ممثلي الاتحاد الأوروبي والدول المشار إليها في الفقرتين 1 و 2 من مذكرة الأمين العام، بصيغتها المستكملة.

332 – وقررت اللجنة، بدون تصويت، أن توصي المؤتمر باعتماد مشروع قرار يوافق على تقرير اللجنة.

الإجراءات التي اتخذها المؤتمر

333 – نظر المؤتمر، في جلسته العامة الثامنة، في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.230/2025/15)، بصيغته التي عرضتها رئيسة اللجنة، السيدة تشالنجر، التي أبلغت المؤتمر أيضا بأنه منذ اجتماع اللجنة، وردت وثائق تفويض وثائق تفويض بالشكل المطلوب من أذربيجان، وبالاو، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وجامايكا، وسلوفينيا، وسنغافورة، وكابو فيردي، ومصر، وناورو.

334 – وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في تقريرها، وقَبِل وثائق التفويض الإضافية التي ذكرتها رئيسة اللجنة (انظر الفصل الأول، القرار 2).

الفصل السادس

الوثيقة الختامية للمؤتمر

335 - في الجلسة العامة الثامنة المعقودة، كان معروضاً على المؤتمر مشروع قرار مقدَّم من رئيسَي المؤتمر بعنوان "محيطنا، مستقبلنا: متحدون من أجل التحرك العاجل" (A/CONF.230/2025/L.1). واعتمد المؤتمر مشروع القرار A/CONF.230/2022/L.1 (انظر الفصل الأول، القرار 1).

336 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات تعليلا للتصويت بعد اعتماد مشروع القرار ممثلو الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وشيلي.

الفصل السابع

اعتماد تقرير المؤتمر

337 - في الجلسة العامة الثامنة، عرض المقرر العام مشروع تقرير المؤتمر (A/CONF.230/2025/L.2). وأدلى ببيانين تعليلا للتصويت قبل اعتماد مشروع القرار ممثلا بنما، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

338 - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع التقرير (A/CONF.230/2025/L.2) وأذن للمقرر العام بوضع التقرير في صيغته النهائية.

الفصل الثامن

اختتام المؤتمر

339 - استمع المؤتمر في جلسته العامة الثامنة إلى بيانين أدلى بهما كل من وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية للأمم المتحدة والمستشارة الخاصة لرئيسي المؤتمر المعنية بالمحيطات والمسائل القانونية، إلينور همرشولد، والمبعوث الخاص المعني بالمحيطات، بيتر تومسون.

340 - وفي الجلسة العامة الثامنة أيضاً، أدلى ببيانين نائبا رئيسي المؤتمر بحكم المنصب (فرنسا وكوستاريكا).

341 - وفي الجلسة نفسها، أعلن نائب رئيس المؤتمر بحكم المنصب (فرنسا) اختتام المؤتمر.

342 - ويقدَّم الموجز التالي وفقا للفقرة 22 من المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة 128/78.

موجز البيانات التي أُدلي بها في ختام المؤتمر

343 - شكرت المستشارة الخاصة لرئيسي المؤتمر المعنية بالمحيطات والمسائل القانونية، السيدة همرشولد، حكومتي فرنسا وكوستاريكا على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في نيس. وسلطت الضوء على الدعم الواسع النطاق لاتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، الذي مثّل إنجازاً كبيراً للمحيطات وتعددية الأطراف على حد سواء. وأشارت إلى أن الاتفاق قد حصل الآن على 51 تصديقاً، ولم يتبق سوى 10 تصديقات أخرى لكي يدخل حيز النفاذ، فحثت جميع الدول الأعضاء على التصديق عليه بسرعة لعكس مسار الاتجاهات المدمرة والتصدي لأزمة الكوكب الثلاثية. وشددت على استمرار أهمية القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ونوهت بخطة عمل نيس من أجل المحيط باعتبارها خريطة طريق جديدة للعمل. وشدّدت المستشارة الخاصة على ضرورة الحفاظ على الزخم الذي تولّد عن المؤتمر من أجل تسريع العمل المحيطي، قائلة: "لا يمكن للمحيطات أن تنتظر".

344 - وأكد المبعوث الخاص المعني بالمحيطات، السيد تومسون، أن المحيطات هي الحياة وهي أكبر ناظم للمناخ على وجه الأرض. وأعرب عن أسفه لعلاقة البشرية في الآونة الأخيرة بالمحيطات، التي اتسمت بالاستغلال المفرط والتلوث والضرر الناجم عن المناخ. ودعا إلى تجديد الالتزام بحفظ المحيطات ووضع حد لأنصاف الحلول وللمناقشات مع المنكرين، وحث المشاركين على مضاعفة ما يبذلونه من جهود وتصور علاقة جديدة مع المحيط تقوم على المعاملة بالمثل والاحترام. وشدد على أن صوت المحيطات يجب أن يحتل مكاناً محورياً في المناقشات المتعلقة بالمناخ، ودعا إلى أن تكون الدورة الحادية والثلاثون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "مؤتمراً خاصاً بالمحيطات". وشكر جمهورية كوريا وشيلي على عرضهما المشاركة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمحيطات في كوريا في عام 2028.

345 - وقال ممثل فرنسا، أوليفييه بويفر درفور، إن المؤتمر أدى إلى تعزيز الحوكمة العادلة من خلال القانون، حيث لم يعد يفصلنا عن دخول اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية حيز النفاذ سوى 10 تصديقات، وقد انضمت 37 دولة عضو إلى تحالف من أجل وقف اختياري أو وقف تحوطي لأنشطة التعدين في قاع البحار العميقة. وقد تناول المؤتمر أيضا الحاجة إلى إجراء بحوث علمية جديدة

لفائدة جميع الجهات الفاعلة، وأطلق مبادرات مثل بعثة نبتون لاستكشاف المحيطات. وفي منتدى الاقتصاد الأزرق والتمويل الأزرق، أُطلق ميثاق السياحة المحيطية، الذي يهدف إلى تعزيز اقتصاد مستدام ومرن للمحيطات الزرقاء. وتكتسب الجهود المبذولة لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية زخما، حيث وقّعت 96 دولة في نيس على التزام بصياغة معاهدة عالمية طموحة بشأن المواد البلاستيكية. وقد جرى الإعلان أيضا عن تدابير حماية أخرى، مثل خطة مكافحة طحالب السرغوم في منطقة البحر الكاريبي، والدعوة إلى إنهاء قتل أسماك القرش، والجهود الرامية إلى إنهاء التلوث بالسونار. وأخيرا، ذكر أن المؤتمر شجع على إقامة شراكات جديدة، بما في ذلك تحالف للمدن والمناطق الساحلية لبناء مصائرها المشتركة.

346 - وقال وزير خارجية كوستاريكا، أرنولدو أندريه تينوكو، إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات أبرز، بالاستناد إلى المناسبة الرفيعة المستوى بشأن العمل المحيطي التي نُظمت في كوستاريكا في عام 2024، أن المحيطات تتجاوز الحدود وتتطلب حلولاً متكاملة وليست منعزلة. وشدد على الحاجة الماسة إلى توفير تمويل سريع وميسر للمحيطات، بما في ذلك مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة وأرصدة التنوع البيولوجي، لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وشدد كذلك على أهمية الحوكمة الشاملة للجميع والتشاركية والقائمة على العلم والشفافية، لا سيما بالنسبة للمجتمعات الضعيفة والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية. وقد أُحرز تقدم كبير خلال المؤتمر، بما في ذلك تعزيز الدعم لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، وإطلاق دعوات إلى وقف التعدين في قاع البحار العميقة، وزيادة التصديقات على اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية والإعلان عن التزامات طوعية. وقال إن وقت العمل قد حان الآن، ويجب أن تركز المؤتمرات المقبلة على الاحتفال بالالتزامات المنفَّذة بدلاً من تكرار التعهدات، ويجب أن يأتي إليها المشاركون متسلحين بما حققوه من نتائج مقترنة بأدلة على التقدم المحرز وبطموح أكبر.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
A/CONF.230/2025/1	4	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.230/2025/2	3	النظام الداخلي المؤقت
A/CONF.230/2025/3	6	المسائل التنظيمية والإجرائية
A/CONF.230/2025/4	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 1: حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام
A/CONF.230/2025/5	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 2: النهوض بما يتعلق بالمحيطات من تعاون علمي ومعارف وبناء للقدرات وتكنولوجيا بحرية وتعليم بهدف تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل صحة المحيطات
A/CONF.230/2025/6	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 3: تعبئة التمويل اللازم للإجراءات المتعلقة بالمحيطات دعما للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة
A/CONF.230/2025/7	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 4: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما ما ينشأ منه من الأنشطة البرية
A/CONF.230/2025/8	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 5: التّشجيع على الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، بما في ذلك دعم صغار الصيادين
A/CONF.230/2025/9	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 6: النهوض بالاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات والنقل البحري المستدام وقدرة المجتمعات الساحلية على الصمود، دون ترك أحد خلف الركب
A/CONF.230/2025/10	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 7: الاستفادة من أوجه الترابط بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
A/CONF.230/2025/11	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 8: تعزيز ودعم جميع أشكال التعاون، خاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
A/CONF.230/2025/12	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 9: تعزيز دور الغذاء المستدام المستمد من المحيطات في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي
A/CONF.230/2025/13	9	ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة بشأن حلقة العمل من أجل المحيطات 10: تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي، المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
A/CONF.230/2025/14	10	مشروع إعلان بعنوان "مشروع إعلان: محيطنا، مستقبلنا: متحدون من أجل التحرك العاجل"
A/CONF.230/2025/15	7 (ب)	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.230/2025/L.1	10	مشروع قرار معنون "محيطنا، مستقبلنا: متحدون من أجل التحرك العاجل"
A/CONF.230/2025/L.2	11	مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
A/CONF.230/2025/INF/1	لا ينطبق	مذكرة معلومات للمشاركين
A/CONF.230/2025/INF/2	لا ينطبق	قائمة الوفود

المرفق الثاني

قائمة الالتزامات الطوعية

عملا بالفقرة 22 من المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة 128/78، يمكن الاطلاع على قائمة الالتزامات الطوعية الرامية إلى تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، الصادرة منذ 1 تموز/يوليه 2022 والمندرجة في نطاق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام 2025، على الرابط التالي: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2025-10/Compiled%20VC%20list%20since%20UNOC%202022_20250917.pdf.

041225 021225 25-16924 (A)